فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأربعاء 4 ذو القعدة 1447هـ 22 أبريل/ نيسان Wednesday 22 April 2026 | العدد 6367 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

«طرح يفتقر للواقعية السياسية»..

المرزوقي: دعوات نزع سلاح المقاومة الفلسطينية تساوي الاستسلام

تونس/ سند:

أكد المنصف المرزوقي، الرئيس التونسي السابق، أمس، أن الدعوات المتصاعدة لتسليم سلاح المقاومة الفلسطينية «لا تعبّر عن مسار سلام حقيقي، بل تعكس توجهاً لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني». وحذر «المرزوقي»، من الخلط «المتعمد» بين

3

طالب بتحقيق دولي مستقل ومحايد

«حماية»: شهادات جنود الاحتلال أدلة إثبات على جرائم دولية ارتكبت في غزة

غزة/ فلسطين:

قال مركز حماية لحقوق الإنسان، أمس، إن التقرير الذي نشرته صحيفة «هآرتس» العبرية ووثقت فيه شهادات مباشرة لجنود إسرائيليين شاركوا في الحرب على قطاع غزة يؤكد ارتكاب انتهاكات جسيمة تشكل صورة من صور جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وأوضح

2

7 شهداء بينهم طفل في قصف وإطلاق نار إسرائيلي متواصـــــل على قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد سبعة مواطنين فلسطينيين، بينهم طفل متأثرًا بجروحه، أمس، من جراء قصف مدفعي وإطلاق نار نفذته قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، مع استمرار خروقات وقف إطلاق النار.

أفادت مصادر طبية بأن المواطن خميس القصاص استشهد إثر قصف نفذته طائرة مسيّرة إسرائيلية قرب حي الشيخ ناصر شرقي مدينة خان يونس، جنوبي القطاع. كما استشهد الطفل عبد الله دواس متأثرًا بجروح أصيب بها برصاص الاحتلال قبل يومين في مخيم جباليا شمالي القطاع.

وفي حادثة أخرى، استشهد أربعة مواطنين من جراء قصف إسرائيلي استهدف محيط مفترق الزقزوق في حي الأمل شمال غربي خان يونس، وهم: درويش العتال، سعدي أبو هلال، ماجد أبو موسى، ومحمد مصطفى المؤمن أبو هلال.

كما استشهدت المواطنة هبة جمال أبو شقفة بنيران الزوارق الحربية الإسرائيلية في منطقة السلاطين غربي بيت لاهيا شمالي القطاع.

وفي السياق، استقبل مستشفى العودة إصابة لسيدة جراء إطلاق نار عشوائي من طائرة مسيّرة إسرائيلية استهدفت منازل المواطنين وخيام النازحين في مخيم البريج وسط القطاع.

وشهدت مناطق متفرقة من غزة، صباح أمس،

2

مشاركون في أداء صلاة الجنازة على جثامين الشهداء في مدينة خان يونس أمس (تصوير/ رمضان الأغا)

51 شهيدًا برصاص الاحتلال في الضفة والقدس منـــــذ مطلع 2026

رام الله/ وكالات:

أفادت معطيات فلسطينية رسمية، صادرة عن وزارة الصحة، بأن 4 مواطنين ارتقوا شهداء وأصيب آخرون، باعتداءات وانتهاكات إسرائيلية ارتكبتها قوات الاحتلال ومليشيات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة.

وقالت وزارة الصحة في بيان لها أمس، إن شهيدين ارتقيا برصاص مستوطنين في قرية المغير، شمال شرقي مدينة رام الله؛ بينهم طفل، إضافة لـ 4 إصابات.

ونوهت «الصحة» إلى أن «شهداء المغير» رفعوا حصيلة الشهداء في الضفة الغربية منذ ساعات صباح أمس، إلى 4؛ بينهم سيدة متأثرة بجروح أصيبت بها في وقت سابق.

2

حماس: هجوم المستوطنين على المغير جريمـــــة مركبة

غزة/ فلسطين:

أكدت حركة حماس أن الهجوم الذي نفذته مجموعات من المستوطنين على قرية المغير شمال شرق رام الله، واستهدف مدرسة ومحيطها، يشكل جريمة مركبة.

وقال القيادي في الحركة محمود مرداوي، في بيان صحفي أمس، إن الهجوم يمثل تصعيداً خطيراً في اعتداءات الاحتلال والمستوطنين بحق الفلسطينيين، خاصة مع تعمد استهداف الأطفال والمرافق المدنية.

وأوضح مرداوي، أن الاعتداء الدموي في قرية المغير يعكس تمادياً واضحاً في إرهاب الاحتلال والمستوطنين، مؤكداً أن استهداف المدرسة ومحيطها يمثل اعتداءً مباشراً على المدنيين والأطفال. ونعى شهيدي القرية: الطفل أوس حمدي النعسان (14 عاماً)،

3

ندوة في عمّان تطالب بخطوات عملية لحماية القدس والأقصى

عمان/ فلسطين:

أكدت ندوة علمية متخصصة عُقدت في العاصمة الأردنية عمّان، أمس، ضرورة اتخاذ خطوات عملية لحماية مدينة القدس ومقدساتها، عبر تفعيل المسارات القانونية الدولية، وتعزيز الضغط الدبلوماسي، ودعم صمود المقدسيين.

وشدد المشاركون في الندوة التي جاءت بعنوان: «المسجد الأقصى والمقدسات: سياسات الإغلاق وتداعياتها»، على أهمية حماية الدور المحوري للوصاية الهاشمية في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وصون وضعها التاريخي والقانوني.

وجاءت الندوة بتنظيم مشترك بين مركز دراسات الشرق الأوسط، وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، ومنتدى الفكر العربي، بمشاركة نخبة من الباحثين وصنّاع القرار والخبراء

2

العفو الدولية تدعو لإنهاء شراكة الاتحاد الأوروبي مع (إسرائيل): تجاوزت كل الخطوط الحمراء

بروكسل/ فلسطين:

دعت مديرة مكتب المؤسسات الأوروبية في منظمة العفو الدولية، إيف غيدي، إلى إنهاء شراكة الاتحاد الأوروبي مع «إسرائيل»، مؤكدة أن سياسات «تل أبيب» الأخيرة في فلسطين ولبنان «تجاوزت الخطوط الحمراء» التي وضعها الاتحاد.

وأوضحت غيدي، في تصريحات صحفية أمس، قبيل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي لبحث إعادة

5

بين العمالة والفوضى... كيف يوظف الاحتلال العصابات لضرب الجبهة الداخلية؟

غزة/ نور الدين صالح:

مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتعقّد المشهد الأمني، ذهب الاحتلال إلى إعادة تشكيل أدواته داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال توظيف مليشيات خارجة عن الصف الوطني في محاولة لضرب الجبهة الداخلية من الداخل.

وبعد أن فشل الاحتلال في إحداث اختراق مباشر في النسيج المجتمعي، تفشت ظاهرة المليشيات المرتبطة بأجندات خارجية تسعى إلى نشر الفوضى وإثارة الانقسام، تحت غطاء ودعم مباشرين من الاحتلال، ولا سيّما أنها توجد داخل ما يُعرف بالخط الأصفر الذي رسم حدوده جيش الاحتلال. وبين استخدام القوة الخشنة والأساليب الناعمة لكسب النفوذ، يطرح

3

عام من حصـــــار «أونروا» في غزة... خدمات تتآكل وكارثة إنسانية تتفاقم

غزة/ محمد عيد:

لم تكن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بمنأى عن تداعيات الحرب على قطاع غزة، بل وجدت نفسها في قلب استهداف مركّب شمل الحصار العسكري، والضغوط السياسية، وحملات التحريض، ما أدى إلى شلل واسع في قدرتها على تقديم خدماتها، في وقت يواجه فيه القطاع واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العصر الحديث.

ومنذ اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تصاعدت الحملة الإسرائيلية ضد الوكالة، التي تُعد الشاهد الدولي الأبرز على قضية اللاجئين الفلسطينيين، لتبلغ ذروتها في أكتوبر/تشرين الأول 2024، مع تصديق الكنيست الإسرائيلي على قوانين تقيد نشاط «أونروا» في القدس المحتلة.

وفي مارس/آذار 2025، فرضت سلطات الاحتلال حصاراً مشدداً على إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة، بما فيها إمدادات «أونروا»، التي

3

لا تزال ممنوعة حتى اليوم، ما أدى إلى

القطاع الخاص في غزة: إنقاذٌ عاجل أو انهيار وشيك

مطالب بخطة شاملة للتعافي وتعويضات وتمويل ميسّر لضمان البقاء

غزة/ رامي رمانة:

مع الانهيار الاقتصادي المتسارع الذي يضرب قطاع غزة، حذّر ممثلو القطاع الخاص من أن الوقت ينفد لإنقاذ ما تبقى من المنشآت الاقتصادية، مؤكدين أن برامج التعافي المبكر لم تعد ترفًا، بل ضرورة حتمية لضمان البقاء. وشددوا على الحاجة العاجلة إلى تعويضات شاملة، وبرامج تمويل ميسّرة، تشمل قروضًا دون فوائد أو بفوائد رمزية، لإعادة تشغيل عجلة الاقتصاد.

وأكد صلاح أبو حصيرة، صاحب مطعم السلام، أن إطلاق برامج التعافي لم يعد خيارًا مطروحًا، بل بات ضرورة ملحّة للحفاظ على القطاع السياحي، باعتباره أحد الركائز

4

بين مستشفييْن وفقدٍ ثقيل.. عائلة لبد تبحث عن طفلها منذ ولادتـــــه في الحرب

غزة/ أدهم الشريف:

في مشهدٍ مثقلٍ بالخسارات، وقف أفراد عائلة لبد أمام ساحة مجمع الشفاء الطبي غرب مدينة غزة، لا للبحث عن علاج مفقود، بل للعثور على إجابة عن سؤال لم يتغير منذ بدايات حرب الإبادة على القطاع الساحلي: أين طفلنا؟

سؤالٌ وُلد في أروقة المستشفيات المزدحمة بأنين الجرحى ومصابي الحرب، وكبر بين الأنقاض، ولم يجد أحدٌ إجابة تُطفئ قلق الشاب محمد لبد، الذي نجا من مجزرة إسرائيلية وفقد الكثير، لكنه ما يزال يتشبث بأمل العثور على طفله الصغير.

وفي محاولة لإيصال صوت المعاناة، شارك محمد ومعه كبار ووجهاء عائلة لبد، أول من أمس، في وقفة أمام مجمع الشفاء،

5

"بابا سيأتي بالحليب"... حكاية أبٍ دفع حياته ثمناً لصرخـــــة جوع طفلته

غزة/ محمد حجازي:

في غزة، حيث تختلط أصوات القذائف ببكاء الجوعى، تتحول أبسط تفاصيل الحياة إلى معركة بقاء. لم يكن سليمان سعيد حجازي (42 عاماً) يبحث عن بطولة، بل عن علبة حليب تُسكت جوع طفلته الرضيعة ماريا، لكنه دفع حياته ثمناً لتلك المحاولة، تاركاً خلفه حكاية موجعة تختصر قسوة الحرب.

في السابع عشر من أيلول/سبتمبر 2025، كانت مدينة غزة تغرق في ظلام القصف، في حين كانت الطفلة ماريا، ذات الأشهر الخمسة، تبكي جوعاً. لم تجد والدتها وفاء (38 عاماً) ما يسد حاجتها، بعد أن جفّ الحليب في صدرها بفعل الجوع وسوء التغذية. تروي وفاء لصحيفة «فلسطين»: «كان

7

ريما... رضيعة وُلدت على الغياب وتحمل لقب "القصة الحزينة" في مخيم النزوح

غزة/ هدى الدلو:

في أحد مخيمات النزوح المكتظة بالخيام والوجع، تُنادى الرضيعة ريما تامر عرفات، ذات الأشهر الخمسة، باسم لا يشبه طفولتها ولا عمرها الصغير، بل باسم ثقيل التصق بها منذ لحظاتها الأولى: "القصة الحزينة"، وكأن الحزن سبقها إلى الحياة واستقر في تفاصيلها قبل أن تنطق.

ريما لم تسمع يوماً صوت والدها، ولم تُحمل بين ذراعيه، ولم يهمس في أذنها بالأذان، ولم يضمها كما ينتظر الآباء لحظة ولادة أطفالهم. كان ينتظرها بشوق امتد لعشر سنوات، يرسم ملامحها في خياله، ويعدّ الأيام لاحتضانها، لكنه رحل قبل أن تتحقق تلك اللحظة. والدتها سعدية (26 عاماً) تجلس

7

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأربعاء 4 ذو القعدة 1447هـ 22 أبريل/ نيسان
Wednesday 22 April 2026
WWW.FELESTEEN.PS

حماس تدعو لتحرك عاجل لإعادة إعمـــــــار غزة

غزة/ فلسطين:

أكدت حركة حماس أن التقرير المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، يسلط الضوء على حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية غير المسبوقة في قطاع غزة.

وأكدت في بيان صحفي أمس، أن هذا البيان يأتي مع استمرار تداعيات الحرب، مشددة على الحاجة إلى تحرك دولي عاجل وفاعل لمعالجة الأوضاع المتدهورة.

وأوضحت الحركة استنادا إلى ما ورد في التقرير، أن قطاع غزة يحتاج إلى أكثر من 71 مليار دولار لإعادة الإعمار.

ودعت لضرورة البدء الفوري في برامج التعافي قطاع غزة، لاستعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية.

وأشار البيان إلى أن أكثر من 2.25 مليون إنسان في قطاع غزة يواجهون أوضاعاً إنسانية صعبة في ظل افتقارهم إلى أبسط مقومات الحياة، معتبراً أن ما يجري يعكس خطورة غير مسبوقة في الواقع المعيشي داخل القطاع.

واتهم البيان «إسرائيل» بتعميق معاناة السكان بشكل ممنهج ومنع جهود التعافي وإعادة إعمار البنية الأساسية، في سياق استمرار العمليات العسكرية التي تستهدف حياة الفلسطينيين ووجودهم.

ودعت الحركة الأمم المتحدة والدول العربية والاتحاد الأوروبي والوسطاء الدوليين إلى الضغط لإقرار آلية ملزمة لإعادة إعمار غزة.

وطالبت بحشد موقف دولي فاعل يوقف توظيف المساعدات الإنسانية سياسياً، ويُلزم «إسرائيل» بتنفيذ التزاماتها ضمن اتفاق وقف إطلاق النار، لا سيما فيما يتعلق بالجانب الإنساني.

وحذر ممثل وزارة الإغاثة عدنان حمودة، في تصريح سابق من تفاقم أزمة الإيواء في القطاع، مؤكداً الحاجة العاجلة لأكثر من 400 ألف وحدة سكنية مؤقتة (كرفانات) لسد العجز الكبير الناتج.

وتشير التقديرات إلى حاجة فعلية تتراوح بين 300 ألف و400 ألف وحدة سكنية مؤقتة لتعويض تدمير أكثر من 84% من المنازل، في وقت أفادت فيه تقارير حكومية بأن 93% من الخيام الحالية اهترأت بالكامل ولم تعد صالحة للحماية من الظروف المناخية.

ويواصل نحو 2.1 مليون فلسطيني العيش في حالة نزوح مستمر، وسط اكتظاظ شديد في مراكز الإيواء التي تعاني من نقص حاد في خدمات الصرف الصحي والمياه النظيفة.

وتؤكد تقارير ميدانية أن القيود المفروضة على إدخال مستلزمات الإيواء تأتي في إطار سياسة ضغط تزيد من قسوة الظروف المعيشية، بينما أشارت تقارير الأونروا إلى وجود مواد إيواء تكفي لنحو مليون شخص متكدسة في المخازن بانتظار تصاريح إدخالها.

ويمثل وجود ما بين 40 إلى 50 مليون طن من الركام عائقاً رئيسياً أمام إنشاء وحدات سكنية جديدة أو البدء بإعادة الإعمار، خاصة في ظل منع إدخال المعدات الثقيلة اللازمة لإزالته.

ووفق وزارة الأشغال، أدت الحرب إلى تدمير نحو 352 ألف وحدة سكنية و90% من البنى التحتية المدنية في قطاع غزة، فيما قدّرت الأمم المتحدة حجم الأضرار في البنية التحتية بنحو 70 مليار دولار.

51 شهيدًا برصاص الاحتلال في الضفة والقدس منـــــــذ مطلـــــع 2026

رام الله/ وكالات:

أفادت معطيات فلسطينية رسمية، صادرة عن وزارة الصحة، بأن 4 مواطنين ارتقوا شهداء وأصيب آخرون، باعتداءات وانتهاكات إسرائيلية ارتكبتها قوات الاحتلال ومليشيات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة.

وقالت وزارة الصحة في بيان لها أمس، إن شهيدين ارتقيا برصاص مستوطنين في قرية المغير، شمال شرقي مدينة رام الله؛ بينهم طفل، إضافة لـ 4 إصابات.

ونوهت «الصحة» إلى أن «شهداء المغير» رفعوا حصيلة الشهداء في الضفة الغربية منذ ساعات صباح أمس، إلى 4؛ بينهم سيدة متأثرة بجروح أصيبت بها في وقت سابق.

وأوضحت أن شهداء الثلاثاء، هم: الطفل أوس حمدي النعسان (14 عاما) والشاب جهاد مرزوق أبو نعيم (32 عاما)، من المغير، السيدة رجاء فضل بيطاوي (49 عاما) من جنين، متأثرة بإصابتها برصاص جيش الاحتلال، والطفل محمد مجدي الجعبري (16 عاما)، دهساً بمركبة مستوطن في الخليل.

وارتفع عدد الشهداء في الضفة الغربية والقدس المحتلة، منذ مطلع العام 2026 الجاري، برصاص واعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين إلى 51 شهيدًا؛ بينهم 11 طفلًا و6 مواطنات.

ويبّين «مرصد شيرين» عبر موقعه الإلكتروني؛ والذي يرصد عدد الشهداء ويوثق جرائم الاحتلال في فلسطين، بأن 13 شهيدًا من محافظة الخليل، تليها محافظات رام الله والبيرة، ونابلس بـ 9 شهداء في كل منهما، و5 في طوباس، 6 بالقدس المحتلة وضواحيها، 3 بيت لحم، وشهيدان في كل من: أريحا والأغوار، قلقيلية، جنين.

ونبه «المرصد» إلى أن الاحتلال قتل 11 طفلًا و5 فلسطينيات، بالإضافة لمُسنين وأسيرين وصحفي واحد. لافتًا النظر إلى أن عصابا المستوطنين قتلت 15 فلسطينيًا بينما ارتقى 17 شهيدًا خلال اقتحامات قوات الاحتلال.

وأوردت المعطيات أن قوات الاحتلال احتجزت منذ مطلع العام الجاري جثامين 16 شهيدًا من الضفة والقدس.

وبحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، نفذ المستوطنون خلال آذار/ مارس الماضي، 497 اعتداءً في الضفة الغربية، تركزت بمحافظات نابلس بواقع 113 اعتداءً، والخليل بـ 110 اعتداءات، ورام الله والبيرة بـ 90 اعتداءً.

7 شهداء بينهم طفل في قصف وإطلاق نار إسرائيلي متواصل على قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

استشهد سبعة مواطنين فلسطينيين، بينهم طفل متأثرًا بجروحه، أمس، من جراء قصف مدفعي وإطلاق نار نفذته قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، مع استمرار خروقات وقف إطلاق النار.

أفادت مصادر طبية بأن المواطن خميس القصاص استشهد إثر قصف نفذته طائرة مسيّرة إسرائيلية قرب حي الشيخ ناصر شرقي مدينة خان يونس، جنوبي القطاع. كما استشهد الطفل عبد الله دواس متأثرًا بجروح أصيب بها برصاص الاحتلال قبل يومين في مخيم جباليا شمالي القطاع.

وفي حادثة أخرى، استشهد أربعة مواطنين من جراء قصف إسرائيلي استهدف محيط مفترق الزقزوق في حي الأمل شمال غربي خان يونس، وهم: درويش العتال، سعدي أبو هلال، ماجد أبو موسى، ومحمد مصطفى المؤمن أبو هلال.

(تصوير/ رمضان الأغا)

كما استشهدت المواطنة هبة جمال أبو شقفة بنيران الزوارق الحربية الإسرائيلية في منطقة السلاطين غربي بيت لاهيا شمالي القطاع.

وفي السياق، استقبل مستشفى العودة إصابة لسيدة جراء إطلاق نار عشوائي من طائرة مسيّرة إسرائيلية استهدفت منازل المواطنين وخيام النازحين في مخيم البريج وسط القطاع.

وشهدت مناطق متفرقة من غزة، صباح أمس، قصفًا مدفعيًا وإطلاق نار من الآليات الإسرائيلية، خاصة في المناطق الشرقية من خان يونس، تزامنًا مع تحليق مكثف للطيران الحربي في أجواء جنوب القطاع.

وتواصل قوات الاحتلال خروقاتها لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم مع حركة حماس، والذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ووفق وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد الشهداء منذ بدء سريان وقف إطلاق النار 777 شهيدًا، إضافة إلى 2193 إصابة، و761 حالة انتشال.

ندوة في عمّان تطالب بخطـــــوات عمليـــــة لحماية القدس والأقصى

عمان/ فلسطين:

أكدت ندوة علمية متخصصة عُقدت في العاصمة الأردنية عمّان، أمس، ضرورة اتخاذ خطوات عملية لحماية مدينة القدس ومقدساتها، عبر تفعيل المسارات القانونية الدولية، وتعزيز الضغط الدبلوماسي، ودعم صمود المقدسيين.

وشدد المشاركون في الندوة التي جاءت بعنوان: «المسجد الأقصى والمقدسات: سياسات الإغلاق وتداعياتها»، على أهمية حماية الدور المحوري للوصاية الهاشمية في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وصون وضعها التاريخي والقانوني.

وجاءت الندوة بتنظيم مشترك بين مركز دراسات الشرق الأوسط، وأكاديمية العالم الإسلامي للعلوم، ومنتدى الفكر العربي، بمشاركة نخبة من الباحثين وصنّاع القرار والخبراء في الشأن المقدسي، إلى جانب شخصيات سياسية ودينية وأكاديمية من فلسطين والأردن ودول عربية وإسلامية.

وتناولت الندوة محاور علمية وسياسية وقانونية تتعلق بسياسات الإغلاق التي يتعرض لها المسجد الأقصى، وانعكاساتها على الواقع الديني والاجتماعي والاقتصادي في مدينة القدس، إضافة إلى بحث سبل المواجهة وآليات الحماية.

وأكد المشاركون على مركزية القدس في الوعي الديني والإنساني، وخطورة التحولات المتسارعة التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وشددوا على ضرورة توحيد الجهود العربية والإسلامية والدولية لمواجهة هذه السياسات.

وأشاروا إلى أن سياسات الإغلاق لا تندرج ضمن إجراءات أمنية مؤقتة، بل تأتي في سياق منهجي يهدف إلى فرض واقع جديد في المسجد الأقصى، من خلال التقسيم الزماني والمكاني، وتقويض حرية العبادة، بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية.

ودعت الندوة إلى تبني رؤية استراتيجية متكاملة تقوم على ثلاثة مسارات رئيسة: تفعيل المسار القانوني الدولي لملاحقة الانتهاكات، وتعزيز الضغط الدبلوماسي عبر بناء تحالفات دولية، ودعم صمود المقدسيين اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

وشددت التوصيات على ضرورة رفع مستوى الوعي العام بالقضية، ودمجها في المناهج التعليمية والخطاب الإعلامي، بما يعزز الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس.

من جانبه، أكد مدير شؤون المسجد الأقصى في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية محمد التميمي أن المسجد الأقصى جزء من عقيدة الأمة وهويتها. وشدد على ثبات الموقف الأردني في الدفاع عن المقدسات ورفض أي تغيير في وضعها التاريخي والقانوني، ومبرزًا دور الوصاية الهاشمية في دعم صمود المقدسيين.

بدوره، قال نائب محافظ مدينة القدس عبد الله صيام: إن المدينة تبقى جوهر القضية الفلسطينية رغم التحديات والانشغالات الدولية. وأكد استمرار المتابعة اليومية لما يجري في المسجد الأقصى وكنيسة القيامة والبلدة القديمة، في إطار الوصاية الهاشمية.

وأضاف أن الندوة تطرح تساؤلات عن دور العالمين العربي والإسلامي تجاه القدس، في ظل ما تعيشه من إغلاقات وحواجز تقطع أوصالها، مؤكدًا أن معاناة المدينة تمس وجدان كل عربي ومسلم.

من جهته، اعتبر وزير الشؤون الدينية التركي السابق علي أرباش أن الدفاع عن القدس يمثل دفاعًا عن القيم الإنسانية وحرية المعتقد، داعيًا إلى الانتقال من الخطاب إلى العمل عبر مسارات قانونية ودبلوماسية وميدانية متكاملة.

فيما حذر الأمين العام للجنة الملكية لشؤون القدس من أن إغلاق المسجد الأقصى يأتي ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى تقسيمه زمانيًا ومكانيًا.

وأكد أن القضية الفلسطينية والقدس تمثلان جوهر الأمن القومي، وأن تحقيق السلام يرتبط بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

طالب بتحقيق دولي مستقل ومحايد

«حماية»: شهادات جنود الاحتلال أدلة إثبات على جرائم دولية ارتكبت في غزة

غزة/ فلسطين:

قال مركز حماية لحقوق الإنسان، أمس، إن التقرير الذي نشرته صحيفة «هآرتس» العبرية ووثقت فيه شهادات مباشرة لجنود إسرائيليين شاركوا في الحرب على قطاع غزة يؤكد ارتكاب انتهاكات جسيمة تشكل صورة من صور جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وأوضح حماية، في رسالة عاجلة تحمل أبعاداً قانونية خطيرة وغير مسبوقة وجهها إلى وزراء خارجية العالم وهيئات أممية ودولية، أن شهادات جنود الاحتلال الواردة في تقرير «هآرتس» لا تقتصر على روايات فردية، بل تعكس صورة لنمط سلوك ميداني في سياق ممنهج يتضمن قتل مدنيين عزل دون أن يشكلوا تهديدا، وتنفيذ إعدامات ميدانية بحق أشخاص استسلموا، إلى جانب تعذيب المعتقلين وإهانتهم، والتنكيل بالجثث.

وأكد المركز أن هذه الممارسات تشكل خرقاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، ومبادئ سير العمليات العسكرية لا سيما مبادئ التمييز والتناسب وحظر المعاملة القاسية والمهينة.

وأضاف أن خطورة هذه الشهادات تكمن في صدورها عن جنود شاركوا فعلياً في الحرب، ما يمنحها قيمة إثباتية عالية ويجعلها قرائن جدية على وجود سياسة أو نمط ممنهج، وليس مجرد تجاوزات فردية معزولة، الأمر الذي يستوجب المساءلة الجنائية الفردية، خاصة وأن مثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم وفق قواعد القانون الدولي.

وبين مركز حماية أن استمرار صمت المجتمع الدولي والتقاعس عن اتخاذ إجراءات فعالة إزاء هذه الوقائع يشكل إخلالاً بالالتزامات القانونية للدول، لا سيما واجب احترام وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في جميع الأحوال.

ودعا مركز حماية لحقوق الإنسان، في ختام رسالته، المجتمع الدولي للضغط على الاحتلال لضمان وقف الانتهاكات بحق المدنيين وتوفير الحماية الدولية لهم.

وطالب المركز بدعم الأمم المتحدة في سياق فتح تحقيق دولي مستقل ومحايد يتمتع بصلاحيات كاملة للوصول إلى الأدلة والشهود مبني على هذه الشهادات، وطالب بحثّ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على ضم هذه الشهادات للتحقيقات الجارية في الحالة الفلسطينية واعتبارها أدلة تثبت ارتكاب جنود الاحتلال لجرائم تدخل في نطاق اختصاص المحكمة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

بين العمالــة والفوضى... كيف يوظـــــــف الاحتلال العصابـــــات لضرب الجبهة الداخلية؟

غزة/ نور الدين صالح:

مع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتعقّد المشهد الأمني، ذهب الاحتلال إلى إعادة تشكيل أدواته داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال توظيف مليشيات خارجة عن الصف الوطني في محاولة لضرب الجبهة الداخلية من الداخل.

وبعد أن فشل الاحتلال في إحداث اختراق مباشر في النسيج المجتمعي، تفشت ظاهرة المليشيات المرتبطة بأجندات خارجية تسعى إلى نشر الفوضى وإثارة الانقسام، تحت غطاء ودعم مباشرين من الاحتلال، ولا سيّما أنها توجد داخل ما يُعرف بالخط الأصفر الذي رسم حدوده جيش الاحتلال.

وبين استخدام القوة الخشنة والأساليب الناعمة لكسب النفوذ، يطرح هذا الواقع تساؤلات جدية بشأن طبيعة هذه المجموعات، وأهدافها، ومدى تأثيرها في تماسك المجتمع، في وقت تتعاظم فيه الحاجة إلى وعي جمعي يحصّن الجبهة الداخلية ويُفشل محاولات الاختراق.

يرى الخبير في الشأن العسكري والأمني د. إبراهيم حبيب، أن المليشيات الخارجة عن الصف الوطني تُستخدم كـ«أدوات قذرة» من قبل الاحتلال، بهدف استهداف الجبهة الداخلية وإثارة الفتنة بين المواطنين، بعد فشله على مدار عامين من العدوان في تحقيق هذا الهدف بشكل مباشر.

ويؤكد حبيب في حديث خاص لصحيفة «فلسطين»، أن الاحتلال يلجأ اليوم إلى توظيف عصابات وصفها بـ«المرتزقة» لإحداث أزمات داخلية، في محاولة لتعويض عجزه، أو للتخلص منها لاحقًا في حال لم تُفضِ التطورات إلى حلول سياسية.

ويشير إلى أن هذه العصابات لا تستند إلى أي عقيدة أو نظرية أمنية، بل تتكون – في غالبيتها – من أفراد تورطوا في جرائم سابقة أو ملاحقين أمنيًا، قبل أن ينخرطوا في مسار العمالة أملاً بالحصول على امتيازات خاصة من الاحتلال. ويبين أن بعض المطلوبين أمنيًا أو اجتماعيًا يلجؤون إلى هذه المليشيات هربًا من الملاحقة، ليتم توظيفهم لاحقًا في تنفيذ مهام تخدم أجندات خارجية.

ويوضح أن انتشار هذه العصابات يتركز في مناطق «هشّة» أمنيًا، حيث يوفر لها الاحتلال دعمًا لوجستيًا وتقنيًا عند الحاجة، بما يشمل المراقبة الجوية والطائرات المسيّرة، لضمان حمايتها أثناء تنفيذ المهام ومنع وقوعها في كمائن من قبل المقاومة.

وفيما يتعلق بأساليب عملها، يلفت حبيب إلى أنها تجمع بين الوسائل «الخشنة» مثل استخدام السلاح والمركبات في العمليات، وأخرى «ناعمة» كالتقرب من السكان عبر تقديم بعض المواد مثل الدخان، في محاولة لكسب الثقة وإظهار القرب من المجتمع. إلا أنه يؤكد أن هذه الأساليب لا تنطلي على غالبية المواطنين.

ويختتم حبيب بالتأكيد على أن الجبهة الداخلية لا تزال متماسكة، بفضل وعي المواطنين وإدراكهم لطبيعة هذه المجموعات، لافتًا إلى أن النظرة المجتمعية تجاهها سلبية، وأن العديد من عائلات أفرادها أعلنت براءتها منهم، ما يعكس – بحسب وصفه – مستوى الوعي المجتمعي ورفضه القاطع لكل من يخرج عن الصف الوطني.

من جانبه، يرى الباحث في الشأن الأمني والعسكري د. أيمن إسماعيل، أن هذه العصابات الخارجة عن القانون تعمل بشكل مباشر لصالح الاحتلال، مشيرًا إلى أن الهدف من تشكيلها هو إعدادها لتكون جزءًا من مشهد «اليوم التالي»، بما يتيح للاحتلال التنصل من مسؤولياته السياسية والخدماتية.

ويوضح اسماعيل لصحيفة «فلسطين»، أن الاحتلال لا يرغب بوجود السلطة أو المقاومة، بل يسعى إلى خلق واقع تديره مجموعات هامشية أو عصابات تخدم مصالحه.

ويؤكد أن هذا المخطط لن ينجح، في ظل وعي الشعب الفلسطيني ورفضه القاطع لمثل هذه الكيانات، التي تفتقر لأي شرعية وطنية أو قبول شعبي.

ويلفت إلى أن هذه العصابات لا تستند إلى أي نظرية أمنية وطنية، بل تعمل ضمن منظومة النظريات الأمنية للاحتلال.

ويشرح أن عملية تجنيد عناصرها لا تتم بطرق تقليدية، وإنما عبر أساليب «الإسقاط» الأمني، كاستدراج الأفراد من خلال المخدرات أو الابتزاز، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى اختراق المجتمع الفلسطيني.

ويضيف أن هذه العناصر، في كثير من الحالات، تكون على ارتباط مباشر مع الاحتلال منذ لحظة تشكيلها، ما يجعلها أدوات وظيفية أكثر من كونها تشكيلات مستقلة. كما يشير إلى أن تنفيذ مهامها يتم دون أي حاضنة شعبية، نظرًا لرفض المجتمع الفلسطيني لها، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على التحرك والتأثير.

ويتابع أن هذه المجموعات لا تمتلك مقرات أمنية واضحة، وغالبًا ما تنشط في مناطق خاضعة لسيطرة الاحتلال، كما أنها تفتقر إلى اسم أو إطار يحظى باحترام الناس، ما يعزز من عزلتها المجتمعية وخروجها عن الإجماع الوطني والإرادة الشعبية.

أما من حيث الأساليب، فيوضح إسماعيل أنها تعتمد على المكر والخداع، سواء في عمليات التجنيد أو في تنفيذ المهام، والتي تتم بتخطيط مباشر من أجهزة الاحتلال، وعلى رأسها جهاز «الشاباك».

ويشير إلى أن هذه العناصر، بعد تنفيذ مهامها، لا تجد أي غطاء يحميها، ما يعكس طبيعة استخدامها كأدوات مؤقتة.

وفيما يتعلق بالمخططات المستقبلية، يشير إلى أن هذه العصابات تسعى إلى توسيع قاعدة التجنيد وزيادة عدد عناصرها، إلى جانب محاولة تحسين صورتها أمام الجمهور من خلال أنشطة دعائية أو ما يُسمى بالأعمال الإنسانية.

ويختم إسماعيل بالتأكيد على أن هذه المحاولات تهدف إلى خلق حاضنة شعبية مصطنعة، إلا أنه يعتقد أن وعي الشعب الفلسطيني كفيل بإفشال هذه المساعي، خاصة في ظل معرفة الناس بخلفيات هذه العناصر وارتباطها المباشر بأجندات الاحتلال.

عام من حصار «أونروا» في غزة... خدمات تتآكل وكارثة إنسانية تتفاقم

غزة/ محمد عيد:

لم تكن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بمنأى عن تداعيات الحرب على قطاع غزة، بل وجدت نفسها في قلب استهداف مركّب شمل الحصار العسكري، والضغوط السياسية، وحملات التحريض، ما أدى إلى شلل واسع في قدرتها على تقديم خدماتها، في وقت يواجه فيه القطاع واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العصر الحديث.

ومنذ اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تصاعدت الحملة الإسرائيلية ضد الوكالة، التي تُعد الشاهد الدولي الأبرز على قضية اللاجئين الفلسطينيين، لتبلغ ذروتها في أكتوبر/تشرين الأول 2024، مع تصديق الكنيست الإسرائيلي على قوانين تقيد نشاط «أونروا» في القدس المحتلة.

وفي مارس/آذار 2025، فرضت سلطات الاحتلال حصاراً مشدداً على إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة، بما فيها إمدادات «أونروا»، التي لا تزال ممنوعة حتى اليوم، ما أدى إلى تفاقم غير مسبوق في الأوضاع الإنسانية والصحية والغذائية.

ومع اتساع رقعة الجوع وانتشار الأمراض، أعلنت الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول الماضي تفشي المجاعة في شمال القطاع، حيث توفي أكثر من 300 شخص نتيجة الجوع وسوء التغذية، في مؤشر خطير على عمق الأزمة.

وفي تصعيد إضافي، أقدمت سلطات الاحتلال مطلع يناير/كانون الثاني 2026 على هدم مكاتب ومنشآت تابعة للوكالة في حي الشيخ جراح بالقدس، ورفع العلم الإسرائيلي فوق مقرها، في خطوة وصفتها الأمم المتحدة بأنها "هجوم غير مسبوق".

وحذّر المفوض العام لـ«أونروا» فيليب لازاريني مراراً من تداعيات استهداف الوكالة سياسياً ومالياً، بما في ذلك تعليق تمويل بعض المانحين، مؤكداً أن ذلك يهدد قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين، ويمّس بحقوقهم، وعلى رأسها حق العودة.

في مخيمات النزوح، تتجسد آثار هذا الحصار بوضوح. تقول الحاجة نجاح فرحات (59 عاماً)، النازحة من رفح إلى مخيم النصيرات، إن غياب خدمات «أونروا» فاقم معاناة عائلتها: «قبل الحصار كانت الوكالة تمدنا بالغذاء والدواء، أما اليوم فحياتنا أصبحت بائسة».

وتشير إلى أن المجاعة التي ضربت القطاع العام الماضي جاءت بعد منع إدخال مساعدات الوكالة، التي كانت تشكل شريان حياة أساسياً لآلاف العائلات.

وخلال العام الماضي، أطلق المستشار الإعلامي لـ«أونروا» عدنان أبو حسنة نداءات متكررة للسماح بإدخال مئات الشاحنات المحملة بالمساعدات، لا تزال عالقة خارج القطاع.

وعلى صعيد التعليم، تتحدث ياسمين حماد (40 عاماً) عن حرمان أطفالها من التعليم منذ بداية الحرب، بعد توقف مدارس «أونروا». وتقول: «لو كانت المدارس مفتوحة، لوجد أبناؤنا دعماً نفسياً وتعليمياً».

وبحسب تقارير الوكالة، تضررت أكثر من 450 منشأة تعليمية بين تدمير كلي وجزئي، فيما وصف تقرير لجامعة كامبريدج الوضع بـ«الإبادة التعليمية»، نتيجة استهداف البنية التعليمية وفقدان مئات المعلمين وآلاف الطلبة.

في القطاع الصحي، يواجه المرضى واقعاً لا يقل قسوة. يقول المسن مجدي أحمد (62 عاماً) إنه لا يجد أدوية الأمراض المزمنة في عيادات «أونروا» منذ أشهر، مضيفاً: «نراجع العيادات باستمرار، لكن الأدوية غير متوفرة».

كما تشتكي سناء البطة (28 عاماً) من غياب مستلزمات الأطفال الرضع، مؤكدة أن الإجابة الدائمة التي تتلقاها من المراكز الصحية هي: «لا يوجد، بسبب منع إدخال الإمدادات».

وفي موازاة ذلك، تواجه الوكالة أزمة مالية حادة، إذ تشير تقديراتها إلى عجز يقارب 220 مليون دولار، نتيجة تقليص التمويل والضغوط السياسية، ما دفعها لاتخاذ إجراءات طارئة شملت تقليص الخدمات، وخفض رواتب الموظفين، وإنهاء خدمات المئات.

وتحذر «أونروا» من أن استمرار هذا الوضع يهدد استدامة عملها، ويضع ملايين اللاجئين الفلسطينيين أمام مخاطر متزايدة، في ظل تراجع الخدمات الأساسية وتفاقم الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

وبين الحصار والاستهداف، تبقى «أونروا» في غزة شاهداً على أزمة إنسانية تتعمق يوماً بعد يوم، بينما ينتظر اللاجئون عودة دورها الإغاثي كخط دفاع أخير في وجه الانهيار الكامل.

«طرح يفتقر للواقعية السياسية»..

المرزوقي: دعوات نزع سلاح المقاومة الفلسطينية تســـــاوي الاستسلام

تونس/ سند:

أكد المنصف المرزوقي، الرئيس التونسي السابق، أمس، أن الدعوات المتصاعدة لتسليم سلاح المقاومة الفلسطينية «لا تعبّر عن مسار سلام حقيقي، بل تعكس توجهاً لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني».

وحذر «المرزوقي»، من الخلط «المتعمد» بين مفهومي السلام والاستسلام. منوهًا إلى أن «الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقبل بالاستسلام تحت أي ظرف».

وبيّن أن ما يُطرح حالياً تحت عنوان «السلام»؛ هو في جوهره محاولة لفرض الاستسلام. مضيفاً: «السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس احترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني».

وشدد على أن ما تحقق من قبل المقاومة «يمثل انتصاراً معنوياً وتاريخياً»؛ كونه «كسر السردية الإسرائيلية وهزّ صورتها أمام العالم».

ويرى الرئيس التونسي السابق، أن طرح تسليم السلاح في ظل استمرار الاحتلال وغياب ضمانات حقيقية «يُعد أمراً غير منطقي وغير مقبول».

واستطرد: «أي حديث عن قيام دولة فلسطينية في ظل نزع سلاح المقاومة هو طرح يفتقر إلى الواقعية السياسية، والتجارب السابقة أثبتت أن الاحتلال لا يمكن الوثوق به».

وقال المرزوقي إن «القاتل لا يمكن أن يكون ضامناً»، في إشارة إلى غياب أي جهة دولية قادرة على ضمان التزام الاحتلال بأي اتفاقات مستقبلية.

ويلفت النظر إلى أن مسألة تسليم السلاح، «إن طُرحت»، يجب أن تكون ضمن إطار وطني جامع، وتحت مظلة سلطة فلسطينية تحظى بإجماع واعتراف من قوى المقاومة والمجتمع الدولي؛ «وهو ما لا يتوفر في الطروحات الحالية».

وكشف المرزوقي النقاب عن اجتماع مرتقب في بروكسل يوم الأربعاء المقبل، سيجمع شخصيات ومجموعات دولية لدعم «أسطول الحرية»، في خطوة تهدف إلى كسر الحصار المفروض على قطاع غزة.

وأكمل: «الاجتماع سيشهد مشاركة واسعة من ناشطين ومؤسسات دولية». مؤكداً عزمه توجيه رسالة واضحة خلال المؤتمر تضع القضية الفلسطينية في صدارة الاهتمام الدولي.

ويُنبه إلى أن التحركات الشعبية والدولية الداعمة لغزة تعكس تنامياً في الوعي العالمي بحجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها سكان القطاع، في ظل استمرار الحصار وتدهور الأوضاع المعيشية.

واستدرك: «كسر الحصار عن غزة لم يعد مطلباً إنسانياً فحسب، بل ضرورة سياسية وأخلاقية. واستمرار إغلاق القطاع يمثل عقاباً جماعياً يتنافى مع القوانين الدولية».

وختم بالتأكيد على أن أي مسار سياسي جاد يجب أن يبدأ بوقف العدوان، ورفع الحصار، والاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني، بعيداً عن محاولات فرض حلول تنتقص من هذه الحقوق أو تفرغها من مضمونها.

وكانت حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، قد أكدت أنها أجرت العديد من اللقاءات والمشاورات في القاهرة مع الوسطاء والفصائل الفلسطينية حول تطبيق باقي التزامات المرحلة الأولى من «اتفاق شرم الشيخ» والتحضير للنقاش حول ترتيبات المرحلة الثانية، في ضوء خطة الرئيس ترامب.

وقالت «حماس» في تصريح صحفي لها أمس، إنها والفصائل الفلسطينية تعاملت بمسؤولية وإيجابية عالية مع المقترحات المقدمة بهدف التوصل إلى اتفاق مقبول.

وشددت على أنها «مهتمة» باستمرار المفاوضات مع الوسطاء لتذليل كل العقبات. منوهة إلى أنها «سوف تقدم ردها على المقترحات المقدمة بعد إتمام المشاورات مع قيادة الحركة والفصائل الفلسطينية».

حماس: هجـــــوم المستوطنين على المغير جريمـــــــة مركبــة

غزة/ فلسطين:

أكدت حركة حماس أن الهجوم الذي نفذته مجموعات من المستوطنين على قرية المغير شمال شرق رام الله، واستهدف مدرسة ومحيطها، يشكل جريمة مركبة.

وقال القيادي في الحركة محمود مرداوي، في بيان صحفي أمس، إن الهجوم يمثل تصعيداً خطيراً في اعتداءات الاحتلال والمستوطنين بحق الفلسطينيين، خاصة مع تعمد استهداف الأطفال والمرافق المدنية.

وأوضح مرداوي، أن الاعتداء الدموي في قرية المغير يعكس تمادياً واضحاً في إرهاب الاحتلال والمستوطنين، مؤكداً أن استهداف المدرسة ومحيطها يمثل اعتداءً مباشراً على المدنيين والأطفال.

ونعى شهيدي القرية: الطفل أوس حمدي النعسان (14 عاماً)، والشاب جهاد مرزوق أبو نعيم (32 عاماً)، مشدداً على أن دماء الشهداء التي سقطت في هذا الهجوم وما سبقه من اعتداءات لن تكون رقماً عابراً.

وأضاف أن هذه الجرائم لن تزيد الشعب الفلسطيني إلا ثباتاً وتمسكاً بأرضه، وإصراراً على الدفاع عنها في وجه اعتداءات المستوطنين المتواصلة.

ودعا مرداوي إلى تصعيد الحضور الشعبي في الضفة الغربية، وتفعيل مختلف أشكال المقاومة، إلى جانب تعزيز عمل لجان الحماية الشعبية في المناطق المستهدفة، وتقوية روح المواجهة.

القطاع الخاص في غزة: إنقاذٌ عاجل أو انهيار وشيك

مطالب بخطة شاملة للتعافي وتعويضات وتمويل ميسّر لضمان البقاء

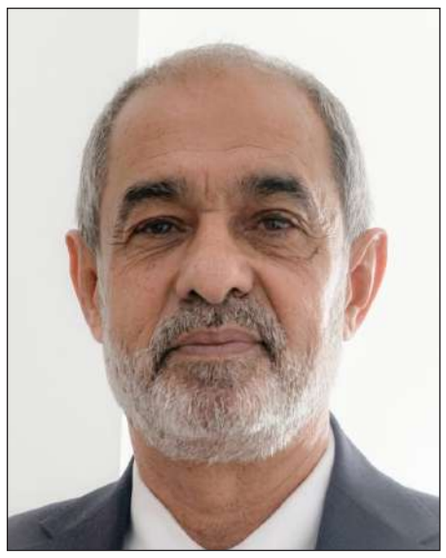

وائل الهليس

صلاح أبو حصيرة

محمد سكيك

غزة/ رامي رمانة:

مع الانهيار الاقتصادي المتسارع الذي يضرب قطاع غزة، حذّر ممثلو القطاع الخاص من أن الوقت ينفد لإنقاذ ما تبقى من المنشآت الاقتصادية، مؤكدين أن برامج التعافي المبكر لم تعد ترفًا، بل ضرورة حتمية لضمان البقاء. وشددوا على الحاجة العاجلة إلى تعويضات شاملة، وبرامج تمويل ميسّرة، تشمل قروضًا دون فوائد أو بفوائد رمزية، لإعادة تشغيل عجلة الاقتصاد.

وأكد صلاح أبو حصيرة، صاحب مطعم السلام، أن إطلاق برامج التعافي لم يعد خيارًا مطروحًا، بل بات ضرورة ملحّة للحفاظ على القطاع السياحي، باعتباره أحد الركائز الحيوية للاقتصاد المحلي.

وأوضح أبو حصيرة لصحيفة «فلسطين» أن المنشآت السياحية تحتاج إلى دعم مالي مباشر وعاجل، سواء عبر المنح أو التعويضات، لتمكينها من استعادة الحد الأدنى من التشغيل وإعادة استيعاب العمالة التي تضررت بشكل كبير.

وأشار إلى الحاجة الماسّة لإطلاق برامج تمويل ميسّرة مخصصة لإعادة التأهيل والترميم، في ظل الكلفة المرتفعة لإعادة تشغيل المنشآت الفندقية والمطاعم، داعيًا إلى دعم أجور الأيدي العاملة عبر برامج تشغيل مؤقتة، للحفاظ على الكوادر المهنية ومنع فقدان المزيد من الخبرات، خاصة في ظل النقص الحاد في العمالة الماهرة نتيجة الحرب، سواء بالوفاة أو الهجرة.

وعلى صعيد التخطيط، طالب أبو حصيرة اللجنة الإدارية المكلفة في غزة بإشراك ممثلي القطاع السياحي في إعداد وتنفيذ خطط التعافي، لضمان واقعية البرامج وملامستها لاحتياجات الميدان، لافتًا إلى أن خسائر مطعمه وحده بلغت نحو مليون ومئتي ألف شيكل، في مؤشر على حجم الخسائر التي تكبدها المستثمرون.

ودعا الجهات الرسمية إلى اتخاذ خطوات جريئة، تشمل إعفاء المنشآت السياحية من الرسوم والضرائب، ومنحها التراخيص اللازمة لمزاولة عملها لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، بما يخفف الأعباء المالية ويساعدها على النهوض من جديد رغم الدمار ونقص الإمكانيات.

خسائر فادحة

بدوره، أطلق وائل الهليس، نائب رئيس نقابة مستوردي المركبات، صرخة استغاثة لإنقاذ قطاع استيراد وتجارة السيارات، محذرًا من أن انهياره سيؤدي إلى فقدان آلاف الوظائف وشلل حركة النقل والتجارة.

وأوضح الهليس لـ«فلسطين» أن القطاع تكبّد خسائر قاسية خلال الحرب، شملت تضرر نحو 500 شركة ومعرض بشكل مباشر وغير مباشر، مقدرًا إجمالي الخسائر بنحو 100 مليون دولار، نتيجة تدمير المقرات وتضرر المركبات وتعطل سلاسل التوريد.

وشدد على ضرورة صرف تعويضات مالية عاجلة، وتوفير السيولة اللازمة للتجار لتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم المحلية والدولية، وضمان استمرار تدفق السلع إلى الأسواق، إلى جانب تزويدهم بأنظمة طاقة بديلة في ظل أزمة الكهرباء.

من جهته، أوضح محمد سكيك، مدير مركز التجارة الفلسطيني «بال تريد» في غزة، أن المركز بصدد تنفيذ برنامج تعافٍ اقتصادي بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بهدف دعم الإنتاجية وتعزيز صمود المنشآت.

وقال سكيك لـ«فلسطين» إن البرنامج يستهدف قطاعات حيوية تشمل الخياطة، وصناعة الأثاث، والصناعات الغذائية، والبلاستيك، وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات، والصناعات الإنشائية، والزراعة، إضافة إلى الوحدات الإنتاجية النسائية، في كل من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

وبيّن أن البرنامج يقدّم حزمة دعم متكاملة، تشمل منحًا مالية تتراوح بين 10 آلاف و15 ألف دولار، وتوفير معدات وأنظمة إنتاج حديثة، وتغطية جزئية للتكاليف التشغيلية، إلى جانب دعم فني واستشاري لتعزيز كفاءة الأعمال.

ودعا سكيك أصحاب المنشآت المؤهلة إلى المبادرة بالتقديم والاستفادة من الفرص المتاحة، بما يسهم في تعزيز استدامة أعمالهم وتوسيع إنتاجهم، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى تدخلات عاجلة تعيد الحد الأدنى من الحياة للاقتصاد المنهك.

عرفات لـ«فلسطين»: قطاع النقل في غزة على حافـــــــة الانهيار

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

أكد الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، أنيس عرفات، أن قطاع النقل في غزة يمرّ بإحدى أصعب مراحله، نتيجة تداخل تداعيات الحرب مع الانهيار الاقتصادي، وغياب المواد الأساسية اللازمة لتشغيل المركبات، ما يهدد بانهيار شبه كامل لهذا القطاع الحيوي.

وأوضح عرفات، لصحيفة «فلسطين»، أمس، أن هذه الظروف أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار قطع الغيار وزيوت المحركات والبطاريات، وفاقمت أزمة المواصلات في القطاع بشكل غير مسبوق.

وأشار عرفات إلى أن الحرب خلّفت دماراً كبيراً في البنية التحتية، فقد دُمّر نحو 80% من الطرق والشوارع الرئيسة، وتضررت قرابة 70% من المركبات المدنية ومركبات الخدمات العامة، بما فيها سيارات الإسعاف والدفاع المدني.

وبيّن أن هذا الواقع تسبب في اختناق واضح بحركة التنقل، وأعاد تشكيل منظومة النقل بالكامل، مع استمرار منع إدخال قطع الغيار والزيوت، إلى جانب تقنين الوقود، ما رفع تكاليف التشغيل بشكل كبير.

وأضاف أن هذه الزيادة انعكست مباشرة على أجرة المواصلات، التي أصبحت عبئاً إضافياً على المواطنين، مع تراجع القدرة الشرائية. كما اضطر بعض السائقين إلى استخدام حلول بديلة غير آمنة، مثل خلط أنواع مختلفة من الزيوت، بسبب غياب البدائل وارتفاع الأسعار.

ولفت إلى أن أسعار بطاريات المركبات ارتفعت إلى نحو عشرين ضعفاً مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب، ما جعل أعمال الصيانة الدورية شبه مستحيلة لكثير من السائقين.

وبيّن عرفات أن قطاع النقل يعمل حالياً بمركبات متهالكة، بعد توقف إدخال المركبات الحديثة منذ أكثر من عامين، ما أدى إلى تزايد الأعطال وتراجع مستوى الخدمة.

ورغم ذلك، أشار إلى أن الوزارة تعمل ضمن إمكانات محدودة، حيث أعادت فتح بعض الإدارات الخدمية، منها دائرة الترخيص في مدينة غزة، مع خطط لافتتاح مكاتب في خان يونس ثم في مناطق الشمال والوسطى، لتقديم خدمات أساسية مثل نقل الملكية وتجديد رخص القيادة.

كما أوضح أن الوزارة خفّضت رسوم رخص القيادة بنسبة 50%، وأعفت رسوم فحص النظر وتجديد الرخص منذ بداية الحرب، إلى جانب تخفيض الرسوم المتراكمة، في محاولة للتخفيف من الأعباء المالية على المواطنين.

وأكد أن الوزارة، بالتعاون مع شرطة المرور، تستعد لإطلاق حملة لتنظيم عمل المركبات التي تجرّ عربات، حيث إن نسبة كبيرة منها غير آمنة لنقل الركاب، وتهدف الحملة إلى فحصها واعتماد الصالح منها بشكل مؤقت إلى حين تحسن الظروف.

على الأرض، يعكس السائقون حجم الأزمة يومياً. يقول أبو سمير المصري (52 عاماً)، الذي يعمل على نقل الركاب بين غزة ودير البلح، إن أبسط الأعطال باتت تهدد مصدر رزقه.

وأوضح أن إصلاح إطار المركبة، الذي كان لا يتجاوز 5 شواكل، أصبح يكلف عشرات الأضعاف، بينما يصل سعر الإطار الجديد إلى نحو 5000 شيكل، وهو مبلغ شبه مستحيل في ظل الظروف الحالية. كما أشار إلى أن زيت المحرك، الذي كان متاحاً، بات يكلف ما بين 1800 و2000 شيكل.

ويؤكد سائقون أنهم يعملون تحت ضغط كبير بين ارتفاع التكاليف وانخفاض عدد الركاب القادرين على دفع الأجرة، ما دفع بعضهم لتقليل الرحلات أو التوقف جزئياً، فيما لجأ آخرون إلى إضافة عربات خلفية لزيادة عدد الركاب، رغم المخاطر على السلامة العامة.

من جهتهم، عبّر مواطنون عن استيائهم من الارتفاع المتكرر في أجرة المواصلات وسوء حالة المركبات. ويقول خالد الحمايدة (39 عاماً) إن التنقل اليومي أصبح عبئاً إضافياً على الأسرة، في ظل الغلاء العام، ما يؤثر مباشرة على تفاصيل الحياة، من العمل إلى التعليم والعلاج.

ملايين "المسؤولية المجتمعية" بلا أثر... انتقادات لدور المصارف في غزة وسط أزمة متفاقمة

غزة/ رامي رمانة:

على الرغم من إعلان المصارف الفلسطينية إنفاق نحو 7.3 ملايين دولار تحت بند "المسؤولية المجتمعية" خلال عام 2025، لا يلمس سكان قطاع غزة، الذين يواجهون حرباً مستمرة منذ قرابة ثلاثة أعوام، أي انعكاس فعلي لهذه الأرقام على واقعهم المعيشي المتدهور.

وفي مشهد يعكس فجوة متزايدة بين التصريحات والواقع، يجد المواطنون أنفسهم محاصرين بين السوق السوداء وتجار العملات، في ظل إغلاق البنوك أبوابها أمام استبدال العملات التالفة، وتشديدها إجراءات فتح الحسابات، ما فاقم أزمة "العملات المهترئة" وأضعف الخدمات المصرفية بشكل ملحوظ.

وتعبّر المواطنة ابتسام الدباغ عن استيائها من أداء المصارف خلال الأزمة، مشيرة إلى أنها أغلقت أبوابها ورفضت استبدال الأموال التالفة رغم توفر السيولة لديها. وتقول إن البنوك التي كانت تستقبل العملاء "بوجه بشوش" قبل الحرب لاستقطاب الودائع، تخلّت عنهم في أصعب الظروف، وتركتهم فريسة للسوق السوداء.

وتضيف أنها لم تتمكن من استلام راتبها نتيجة إغلاق الفروع، ما اضطرها للجوء إلى مكاتب الصرافة ودفع عمولات مرتفعة تراوحت بين 40% و50% للحصول على السيولة النقدية.

من جانبه، يرى المواطن عاطف العايدي أن الحرب كشفت طبيعة العلاقة بين البنوك والجمهور، معتبراً أن المصارف لم تكتفِ بالتخلي عن المواطنين، بل ساهمت في تضييق الخناق عبر تقييد الحسابات البنكية دون مراعاة لظروف الحرب.

الجدي: المصارف مطالبة بالشفافية والإفصاح عن أوجه الصرف

وأوضح أن عودة البنوك للعمل بعد الهدنة كانت "شكلية"، إذ تحولت الفروع إلى مراكز خدمات محدودة لا تلبي احتياجات المواطنين، لافتاً إلى أن فرض التعامل الإلكتروني من قبل الاحتلال ساهم في منع انهيار كامل للنظام المالي رغم شح السيولة.

ولم تخلُ المشهدية من انتقادات لسلطة النقد الفلسطينية، التي اعتبرها مواطنون "المظلة الرسمية" للقطاع المصرفي، متهمين إياها بعدم ممارسة دور ضاغط لإدخال عملات جديدة إلى قطاع غزة عبر القنوات الدولية أو الدبلوماسية، ما ساهم في تعميق الأزمة النقدية.

بدوره، يؤكد الاختصاصي الاقتصادي د. وليد الجدي وجود فجوة واضحة بين ما تعلنه المصارف بشأن "المسؤولية المجتمعية" وبين الواقع الاقتصادي المتدهور في غزة.

وأوضح أن المساعدات التي وصلت لبعض القطاعات جاءت غالباً بمبادرات فردية من مستثمرين وأعضاء مجالس إدارات، وليس ضمن سياسات مصرفية مؤسسية، ما يعكس غياب دور منظم وفاعل للقطاع المصرفي.

وانتقد الجدي الأرقام المعلنة حول إنفاق ملايين الدولارات، معتبراً أنها تفتقر إلى الشفافية والأثر الملموس، خاصة في القطاعات الصحية والإغاثية التي لا تزال تعاني نقصاً حاداً.

كما أشار إلى استمرار اقتطاع ما يصل إلى 25% من رواتب الموظفين لسداد القروض، رغم الظروف الاستثنائية، مؤكداً أن الواجب كان يقتضي تخفيف الأعباء عبر تجميد الخصومات مؤقتاً.

ودعا الجدي المصارف إلى الإفصاح عن أوجه صرف مخصصات المسؤولية المجتمعية، مشدداً على أن المطلوب هو دور عملي يعزز صمود المواطنين، لا الاكتفاء بالشعارات.

ووفق بيانات جمعية البنوك في فلسطين، بلغت قيمة المساهمات المجتمعية للقطاع المصرفي 7.3 ملايين دولار خلال عام 2025، استحوذ بنك فلسطين على 57% منها بقيمة 4.1 ملايين دولار، في حين توزعت النسبة المتبقية على عشرة بنوك أخرى.

«غالانت»: لم يوقظونـــــــــــــي يوم 7 أكتوبر وعلى جميع القادة السابقيـــــــن الخضوع للتحقيق

الناصرة/ فلسطين:

في تصريحات مثيرة تعكس عمق الشرخ والاتهامات المتبادلة داخل المنظومة الأمنية والسياسية الإسرائيلية، كشف وزير جيش الاحتلال السابق يوآف غالانت، عن تفاصيل جديدة تتعلق ببداية عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها كتائب القسام يوم السابع من أكتوبر 2023، مؤكدًا أنه لم يتم إيقاظه من النوم حينها.

وفي مقابلة مع القناة 12 العبرية، قال غالانت: «لم يوقظوني، ولو تم إطلاعي في الوقت المناسب، لكنت قد تصرفت بشكل مختلف، وطلبت الاستعداد لاحتمال الخطأ في تقدير الموقف».

وروى غالانت تفاصيل زيارة قام بها لغلاف غزة قبل الهجوم بـ 10 أيام (خلال عيد العرش)، موضحًا أنه طلب حينها انضمام رئيس الأركان وقائد المنطقة الجنوبية، لكنهما لم يتمكنا من الحضور.

وأضاف: «وقفت ونظرت عبر السياج وسألت عما يحدث، وأوصيت الجنود في الميدان بعدم الاعتماد فقط على المعلومات الاستخباراتية، بل قلت لهم: انظروا بالمنظار، راقبوا ما يجري في الغرب، وكونوا يقظين».

وفي إطار تحميل المسؤوليات، شدد وزير جيش الاحتلال السابق يوآف غالانت، على أن تعاظم قوة حركة «حماس» بدأ قبل سنوات طويلة من أحداث أكتوبر، معتبراً أن «كل من شغل منصبًا رفيعًا في إسرائيل خلال تلك السنوات يجب أن يأتي ويتم التحقيق معه بشأن هذا الإخفاق».

وتأتي هذه التصريحات في ظل حالة الجدل الداخلي في «إسرائيل» حول الفشل الأمني والعسكري الذريع في منع عملية «طوفان الأقصى»، وفي وقت تتبادل فيه المستويات السياسية والعسكرية الاتهامات حول من يتحمل المسؤولية المباشرة عن انهيار «فرقة غزة» ومنظومات المراقبة والإنذار صبيحة يوم العبور.

بين مستشفيَيْن وفقدٍ ثقيل.. عائلة لبد تبحث عن طفلها منذ ولادته في الحرب

غزة/ أدهم الشريف:

في مشهد مثقل بالخسارات، وقف أفرادٌ عائلة لَبد أمام ساحة مجمع الشفاء الطبي غرب مدينة غزة، لا للبحث عن علاج مفقود، بل للعثور على إجابة عن سؤال لم يتغير منذ بدايات حرب الإبادة على القطاع الساحلي: أين طفلنا؟

سؤالٌ وُلد في أروقة المستشفيات المزدحمة بأنين الجرحى ومصابي الحرب، وكبر بين الأنقاض، ولم يجد أحدٌ إجابة تُطفئ قلق الشاب محمد لبد، الذي نجا من مجزرة إسرائيلية وفقد الكثير، لكنه ما يزال يتشبث بأمل العثور على طفله الصغير.

وفي محاولة لإيصال صوت المعاناة، شارك محمد ومعه كبار ووجهاء عائلة لبد، أول من أمس، في وقفة أمام مجمع الشفاء، للكشف عن تفاصيل فقد طفلهم، تخللها إلقاء بيان للرأي العام خلال مؤتمر لاقى اهتمامًا كبيرًا من الصحفيين.

تعود القصة إلى 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أي بعد أيام قليلة من بدء جيش الاحتلال حرب الإبادة في السابع من ذلك الشهر. يومها أُصيب محمد وزوجته أمل لبد، الحامل في شهرها الثامن، إثر قصف إسرائيلي عنيف استهدف منطقة سكنهما المكتظة سكانيًا في مشروع بيت لاهيا شمالي القطاع، وأدى إلى ارتكاب مجزرة راح ضحيتها العشرات بين شهيد وجريح.

قُدِّر لمحمد أن ينجو من القصف، ونُقل على إثره إلى المستشفى الإندونيسي شمالًا لتلقي العلاج. أما زوجته أمل، فكانت إصابتها خطيرة جدًا، وقد استطاعت فرق الإسعاف والطوارئ نقلها إلى مستشفى كمال عدوان القريب من منزلها. هناك، حيث تختلط آهات الناجين بأنين الجرحى والمصابين، وضعت أمل طفلها قبل أوانه بعد عملية قيصرية لجأ إليها الأطباء لإنقاذ حياته من الهلاك، في ظروف استثنائية فرضتها الحرب.

لاحقًا، قرر الأطباء نقلها وطفلها إلى مجمع الشفاء الطبي، قبل أن تُنقل مجددًا بدونه إلى غرف العناية المركزة في مستشفى القدس بحي تل الهوا، جنوبي مدينة غزة، لتبدأ بعدها خسارة جديدة ما كان لها أن تكون لولا الحرب والظروف المروعة التي رافقتها.

وبينما كانت أمل وطفلها مسجلين كمجهولي الهوية في ذلك الوقت، كما يفيد المختار أحمد سعيد لبد، كان أفراد العائلة يواجهون ظروفًا استثنائية، يتعرضون فيها للتشتيت والإصابات وفقدان الأحبة.

وبحسب قوله، فإن والد الطفل المولود حديثًا، كان مصابًا، في حين انشغل أفراد من العائلة في البحث بين الأنقاض والمستشفيات عن المفقودين.

وبعد أسبوع، تعرّفت العائلة على الأم في العناية المركزة بمستشفى القدس، لكنها كانت في حالة حرجة، واستشهدت في اليوم التالي دون أن يكون معها طفلها.

«منذ تلك اللحظة، لم نجد إجابة حتى اليوم على سؤالنا: أين طفلنا؟» قال المختار لبد، وهو يتلو بيان العائلة.

وأضاف: «في مستشفى الشفاء، وُجد طفل مجهول بنفس المواصفات، لكن تم التعرف عليه من قبل عائلة أخرى لديها قصة مشابهة».

وتابع: «في 19 نوفمبر 2023، تم إجلاء الأطفال الخدّج من مستشفى الشفاء إلى مصر، وخلال فترة الإجلاء حاولت عائلة لبد التواصل مع الجهات المختصة وإبلاغها بحقيقة القضية للتحري، إلا أن الإجابة كانت دائمًا أن الأمر مرتبط بانتهاء الحرب، ولم يكن متاحًا لوالد الطفل الوصول إليه أو التواصل معه في مصر، بدعوى أنه منسوب لعائلة أخرى».

وبحلول 30 مارس/آذار 2026، عاد الطفل إلى غزة، ومنذ ذلك الوقت تواصلت عائلة لبد بشكل مستمر مع الجهات المختصة للتحقق من آلية نسب الطفل للعائلة الأخرى، وبذلت جهودًا استثنائية في البحث وجمع الشواهد.

وبيّن مختار عائلة لبد أن مسارات البحث عن طفل العائلة قد تقاطعت، وتشمل أقوال عاملين في القطاع الصحي تابعوا الحالة، ومواد إعلامية وثّقت الواقعة، وكلها تشير إلى احتمال قوي بأن هذا الطفل هو ابن عائلة لبد، وقد زوّدت الجهات المختصة بكافة التفاصيل.

وتابع: «في ضوء أن العائلة المنسوب لها الطفل قد استلمته ويعيش الآن في كنفها، رغم الشواهد التي ترجح أنه ابننا، نؤكد أن القضية إنسانية وقانونية بامتياز، نشأت في ظروف قاهرة فرضتها حرب الإبادة وما رافقها من تدمير للمنظومة الصحية وفقدان السجلات».

وحمّل مختار عائلة لبد الاحتلال المسؤولية المباشرة عن هذه المأساة، بما ارتكبه من جرائم إبادة بحق العائلات، وتدمير للمنظومة الصحية، وتمزيق للنسيج المجتمعي، وتعطيل إدخال أجهزة فحص الحمض النووي (DNA)، ما يعقّد سبل الوصول إلى الحقيقة.

وقال أيضًا: إن «وزارة الصحة تتحمل مسؤولية مباشرة عن حل هذه القضية، كون جميع تفاصيلها جرت داخل مستشفياتها، وحتى اللحظة لم يتم تزويدنا بأي وثائق أو دلائل حاسمة حول مصير طفلنا».

وأكمل: «نؤكد موقفنا الإنساني تجاه العائلة الأخرى، فهي عائلة مكلومة مثلنا، نشاركها الألم، ولا نخاصمها، بل نؤمن أن الحقيقة يجب أن تُحسم بالعلم، وبما لا يدع مجالًا للشك أو التأويل».

ووجّه نداءً إلى المؤسسات الدولية وهيئات حقوق الإنسان بضرورة تحمل مسؤولياتها، والتدخل العاجل لدعم جهود إثبات النسب، ومساندة الجهات المحلية في هذه القضية، مؤكدًا أن عائلة لبد ستواصل بكل الوسائل القانونية والمشروعة سعيها للوصول إلى طفلها، ولن تتنازل عن حقها في معرفة الحقيقة كاملة.

أما محمد لبد، فكانت خسارته كبيرة باستشهاد زوجته، بينما طفله ما يزال في عداد المفقودين. لكن المأساة لم تنتهِ هنا، إذ إن المجزرة الإسرائيليةَ تسببت أيضًا باستشهاد طفلته رنا (5 أعوام)، وبقي جثمانها تحت الركام حتى اليوم، ولم يبقَ له سوى طفلته الصغيرة جنى، البالغة (4 أعوام).

قال محمد بصوت متقطع مخاطبًا طفله المفقود خلال المؤتمر: «قلبي مُعلّق بك حتى لو لم أرك.. كم تمنيت أن أكون بجانبك يوم ميلادك، أؤدّن لك، وأحتضنك، لكن القصف سبق كل شيء.. لن أتخلى عنك، وسأواصل البحث حتى أجدك».

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية

الموضوع/ مذكرة تبليغ حضور

إلى المدعى عليه/ إبراهيم محمد إبراهيم النجار من خان يونس وسكانها سابقاً ومجهول مكان الإقامة خارج قطاع غزة، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الأحد الموافق 2026/5/24م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى المقدم من قبل زوجتك المدعية/ الاء فؤاد مرزوق النجار بخصوص دعوى ((تفريق للضرر من الغياب)) وتحمل أساس ((2026/78م))، وإن لم تحضر في الوقت المعين يجرِ بحقك المقتضى الشرعي حال غيابك، لذلك جرى تبليغك حسب الأصول وحرر في 3 ذي القعدة لسنة 1447هجرية الموافق 2026/4/21م
قاضي محكمة خانيونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ/ عبد الحميد شحدة زعرب

العفو الدولية تدعو لإنهاء شراكة الاتحاد الأوروبي مع (إسرائيل): تجاوزت كل الخطوط الحمراء

بروكسل/ فلسطين:

دعت مديرة مكتب المؤسسات الأوروبية في منظمة العفو الدولية، إيف غيدي، إلى إنهاء شراكة الاتحاد الأوروبي مع «إسرائيل»، مؤكدة أن سياسات «تل أبيب» الأخيرة في فلسطين ولبنان «تجاوزت الخطوط الحمراء» التي وضعها الاتحاد.

وأوضحت غيدي، في تصريحات صحفية أمس، قبيل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي لبحث إعادة فرض عقوبات على «إسرائيل»، أن الاتحاد سبق أن خلص إلى أن «إسرائيل» انتهكت البند الثاني من اتفاقية الشراكة بين الجانبين، المتعلق بحقوق الإنسان، مؤكدة أن «إسرائيل تجاوزت كل الخطوط الحمراء التي وضعها الاتحاد».

وتُعد اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و»إسرائيل» الإطار القانوني الأساسي للعلاقات بين الطرفين، حيث وُقّعت في بروكسل في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، ودخلت حيز التنفيذ في 1 حزيران/يونيو 2000، وتهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة تدريجية، إلى جانب تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي والعلمي، وتوفير إطار منتظم للحوار السياسي.

وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن العلاقات بين الجانبين تقوم على احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، باعتبارها عنصراً أساسياً في الاتفاق.

وأشارت غيدي إلى أن إقرار «إسرائيل» قانوناً لتطبيق عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين، إلى جانب تصعيد هجماتها على لبنان، يأتي ضمن سياق أوسع من الانتهاكات، بما يشمل الإبادة الجماعية في قطاع غزة واستمرار الاحتلال في الضفة الغربية.

كما شددت على أن دعم قادة أوروبيين لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، المطلوب للمحكمة الجنائية الدولية، يعكس حالة من «الإفلات من العقاب»، مؤكدة أن الاتحاد الأوروبي مطالب بالوقوف إلى جانب ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.

وفي 30 آذار/مارس الماضي، أقر «الكنيست» (البرلمان) قانوناً يتيح إعدام أسرى فلسطينيين، ويُطبق على المتهمين بقتل إسرائيليين عمداً، ويبلغ عددهم 117 أسيراً.

ووفق معطيات حقوقية، يقبع في السجون الإسرائيلية أكثر من 9600 أسير فلسطيني، بينهم أطفال ونساء، يعانون من التعذيب والتجويع والإهمال الطبي، ما أدى إلى وفاة عشرات منهم.

وفي قطاع غزة، جرى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بعد عامين من حرب إبادة جماعية بدأتها إسرائيل في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بدعم أمريكي، وأسفرت عن أكثر من 72 ألف شهيد وما يزيد على 172 ألف جريح، إضافة إلى دمار واسع طال نحو 90 بالمئة من البنى التحتية.

ومنذ اندلاع الحرب، كثّف الجيش الإسرائيلي والمستوطنون اعتداءاتهم في الضفة الغربية، ما أدى إلى استشهاد ما لا يقل عن 1150 فلسطينياً، وإصابة نحو 11 ألفاً و750، واعتقال قرابة 22 ألفاً.

وأوضحت غيدي أن الرأي العام الأوروبي بات يطالب باتخاذ خطوات ملموسة ضد «إسرائيل»، مشيرة إلى أن المواطنين في القارة «قالوا كفى»، ويطالبون بالعدالة والمساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب.

ولفتت إلى جمع أكثر من مليون توقيع خلال ثلاثة أشهر ضمن مبادرة «المواطنون الأوروبيون»، وهي آلية تابعة للاتحاد الأوروبي تتيح للمواطنين التأثير بشكل مباشر في سياساته، موضحة أن جمع مليون توقيع صالح من سبع دول أعضاء على الأقل يُلزم المفوضية الأوروبية بدراسة الطلب رسمياً، رغم أنه لا يفرض عليها تقديم مقترح قانوني.

وأكدت أن منظمة العفو الدولية تعتزم إطلاق حملة تستهدف ألمانيا وإيطاليا لدفعهما إلى تغيير موقفيهما تجاه «تل أبيب»، مشيرة إلى أن تعليق الجوانب التجارية من اتفاقية الشراكة يمكن أن يتم عبر تصويت بالأغلبية المؤهلة داخل الاتحاد، ما يجعل موقفي برلين وروما حاسمين.

كما أشارت إلى أن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على لبنان ساهمت في تغيير مواقف بعض الدول، لافتة إلى أن فرنسا أصبحت «أكثر انفتاحاً» على مراجعة أو تعليق بعض جوانب الاتفاقية.

وأضافت أن هناك «تزايداً في أصوات المجتمع المدني داخل ألمانيا» المطالبة بمراجعة السياسة تجاه «إسرائيل»، معتبرة ذلك تحولاً يعكس إدراكاً متنامياً لخطورة الوضع.

وفي السياق ذاته، رأت غيدي أن قرار إيطاليا تعليق التعاون الأمني مع «إسرائيل» يمثل «مؤشراً إضافياً» على وجود توجهات براغماتية داخل أوروبا لإعادة النظر في العلاقة مع «تل أبيب».

وكانت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني قد أعلنت في 14 نيسان/أبريل الجاري تعليق التجديد التلقائي لاتفاقية التعاون الدفاعي مع «إسرائيل»، الموقعة عام 2003 ودخلت حيز التنفيذ عام 2005، والتي كانت تُجدد تلقائياً كل خمس سنوات وتشمل تبادل معدات عسكرية وأبحاث تكنولوجية وتدريباً عسكرياً.

وحذرت غيدي من أن استمرار الاتحاد الأوروبي في عدم اتخاذ إجراءات ضد «إسرائيل» قد يؤدي إلى تداعيات على عدة مستويات، من بينها الالتزام بالقانون الدولي، وتماسك المواقف الأوروبية، ومصداقية الاتحاد.

وأكدت أن اتفاقية الشراكة تنص بوضوح على ربط الامتيازات التجارية باحترام حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن تجاهل ذلك سيقوّض التزامات الاتحاد القانونية، كما قد يؤثر على مواقف الاتحاد في قضايا أخرى، بما في ذلك

رئيس الموساد يكشف عن مقتل ضابط خلال مهمة خارجية

الناصرة/ فلسطين:

أعلن رئيس جهاز الموساد دافيد برنياع، أمس، مقتل ضابط في الجهاز يُرمز إليه بالحرف «م»، خارج حدود «إسرائيل»، مشيراً إلى أن له دوراً مؤثراً في الصراع بين إسرائيل وإيران.

وبحسب موقع «عرب 48»، فإن برنياع تطرق إلى حادثة مقتل الضابط التي وقعت في أيار/مايو 2023 إثر انقلاب قارب في بحيرة ماجيوري شمال إيطاليا، خلال وجوده في مهمة خارج البلاد. وأوضح برنياع خلال مراسم إحياء ذكرى قتلى الموساد، أن «م»، الذي قُتل أثناء تأديته مهامه خارج إسرائيل»، قاد عمليات كان لها تأثير كبير على ما وصفه بنجاح الحرب ضد إيران.

وكانت تقارير قد أفادت في عام 2023، بمقتل عنصر سابق في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إثر انقلاب قارب بسبب عاصفة في بحيرة ماجيوري، حيث كان على متنه 25 شخصاً.

وذكرت صحيفة «لا ريبوبليكا» الإيطالية حينها، أن 19 من بين 23 راكباً كانوا عناصر في الاستخبارات الإسرائيلية والإيطالية، وأنهم اجتمعوا بذريعة الاحتفال بعيد ميلاد أحدهم.

وأضافت الصحيفة أن نحو عشرة من ركاب القارب كانوا من الاستخبارات الإسرائيلية، فيما أسفر الحادث عن مقتل أربعة أشخاص، بينهم ضابط الموساد واثنان من عناصر الاستخبارات الإيطالية.

وأشارت التقارير إلى أن عناصر الاستخبارات الإسرائيليين غادروا إيطاليا بطائرة عسكرية في اليوم التالي للحادثة.

وفي بيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، تم تأكيد مقتل الضابط، مع الإشارة إلى أنه عمل في جهاز الموساد لسنوات طويلة، واستمر في أداء مهام مرتبطة بالجهاز حتى بعد تقاعده.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

الموضوع / إعلان خصوم صادرة عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى المدعى عليه/ سهيل جواد عبد العزيز أبو عيدة من غزة والمجهول محل الإقامة في دولة الامارات العربية المتحدة هوية رقم/ 901646760، يقتضي حضورك إلى محكمة الشجاعية الشرعية وذلك يوم الأحد الموافق 2026/5/24م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس رقم 2026/73 وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) والمرفوعة ضدك من قبل زوجتك المدعية/ اسلام عطا أحمد أبو عيدة من غزة وسكانها هوية رقم/ 802710582. وإذا لم تحضر في الموعد المعين أو توكل من ينيب عنك، أو تعتذر معذرة مشروعة، سيجري بحقك الاجراء القانوني حسب القانون، وبهذا صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في 2026/4/20م
رئيس محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي/ محمود خليل الحليمي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الوسطى الشرعية

إعلام بحث وتحري في الصحف المحلية صادر عن محكمة الوسطى الشرعية في القضية أساس 2023/256 وموضوعها اثبات وفاة مفقود

تقدمت لهذه المحكمة المدعية/ رشا يوسف عودة أبو مدين من السبع وسكان الزهراء ضد المدعى عليه/ رامز يوسف عودة أبو مدين من السبع وسكان الزهراء بصفته قيماً على أموال المفقود/ رائد يوسف عودة أبو مدين من السبع وسكان الزهراء سابقاً في الدعوى 2023/256 بتاريخ 2023/3/26م وذلك بدعوى اثبات وفاة المفقود رائد المذكور والذي فقد بتاريخ 2010/9/14م في ظروف غامضة وتوجه إلى جهة غير معلومة في جمهورية مصر العربية ولا تعرف حياته من مماته حتى الآن، نرجو ممن يعرف عنه شيئاً الحضور لهذه المحكمة للإخبار عما يعرفه عنه إحقاقاً للحق وذلك قبل يوم الجلسة الواقع في يوم الأحد 2026/5/24م الساعة العاشرة صباحاً وحرر في الثاني من ذي القعدة 1447هـ الموافق 2026/4/20م
قاضي محكمة الوسطى الشرعية
فضيلة الشيخ/ أحمد توفيق العبادلة

تفاوض بلا التزام.. كيف يُفرغ الاحتلال الاتفاق من مضمونه؟

د. أميرة فؤاد النحال

في غزة، لا يبدو التفاوض مسارًا سياسيًا بقدر ما هو اختبار قاس تحت النار؛ فبينما تُعقد لقاءات القاهرة وتُطرح مسارات لتنفيذ اتفاقات معلنة، يواصل الاحتلال إدارة الوقائع على الأرض بمنطق مختلف تمامًا: قصف متكرر، واستهداف لمناطق النزوح، وتوسيع لجراح مفتوحة لم تُمنح فرصة للالتئام، وكأن الاتفاق يُكتب في العلن ويُنسف في الميدان في اللحظة ذاتها.

تتعامل الفصائل الفلسطينية في هذا السياق بإيجابية ومسؤولية سياسية، ضمن حالة تنسيق وطني تحاول تثبيت الحد الأدنى من التوافق في مواجهة واقع بالغ التعقيد. غير أن المرجعية الواضحة تبقى ما تم الاتفاق عليه سابقًا، حيث يُعد تنفيذ المرحلة الأولى بالكامل، وفق جدول زمني دقيق وملزم، هو المدخل الوحيد لأي مسار لاحق، دون فتح أبواب لمفاوضات جديدة أو قفز فوق الالتزامات القائمة.

في المقابل، *يكشف استمرار الخروقات عن أزمة التزام حقيقية من جانب الاحتلال، ما يضع الوسطاء أمام مسؤولية مضاعفة لضمانات تنفيذ فعلية لا شكلية*، وفي قلب هذا المشهد، تبقى حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للمساومة، فيما يظل وقف المعاناة الإنسانية وفتح المعابر وتدفق المساعدات أولوية عاجلة لا تحتمل التأجيل. الكرة اليوم ليست في ملعب التفاوض وحده، ولكن في اختبار جدية الالتزام على الأرض.

سياق التفاوض ومسار لقاءات القاهرة

في المشهد السياسي المتحرك بين الدخان والوفود، تبدو لقاءات القاهرة وكأنها محاولة لإبقاء خيط الاتفاق حيًا فوق أرض تتآكل يومًا بعد يوم، غير أن هذا المسار التفاوضي يُقرأ بوصفه "إدارة أزمة مفتوحة" تُدار فيها الملفات تحت ضغط النار لا تحت سقف الالتزام.

غزة، في هذا السياق، تُمثّل واقعًا يوميًا يُعاد تشكيله بالقصف والنزوح والانقطاع المتكرر للحياة، وبينما تُطرح عبارات "التقدم الإيجابي" في الغرف المغلقة، يردّ الميدان بصوت آخر أكثر قسوة بأنه "لا تفاوض فوق الركام".

وتكشف هذه الازدواجية بين النص التفاوضي والواقع الميداني عن فجوة عميقة، حيث يُنتج المسار السياسي خطابًا هادئًا، بينما تُنتج الأرض حقيقة دامية لا تعرف التأجيل.

الموقف الفلسطيني: مسؤولية وتوافق وطني

في مواجهة هذا التعقيد، تتحرك الحالة الفلسطينية ضمن محاولة واعية لتثبيت "التماسك الوطني التفاوضي" بوصفه شرطًا لبقاء أي مسار سياسي فاعل؛ فالتعامل مع المفاوضات يتم، بحسب السياق، ضمن شراكة وتنسيق بين فصائل العمل الوطني، بما يعكس إدراكًا عميقًا أن التفرد في لحظة كهذه يُعدّ ثغرة خطيرة.

هذا الموقف لا يقوم على الانفعال، بقدر ما يمكن تسميته بـ"العقلانية تحت النار"، حيث تُدار الملفات من داخل جرح مفتوح، دون التفريط بالثوابت أو الانزلاق إلى ردود فعل غير محسوبة. وكما يُقال في الخطاب الميداني المتداول: "نفاوض ونحن نحمل أثقال الميدان لا أوهام الطاولة"، وهذا التوافق يُقدَّم كدرع داخلي يحمي الحد الأدنى من وحدة القرار في مواجهة مشروع يسعى لتفكيك كل ما هو جماعي.

مرجعية الاتفاق وأولوية تنفيذ المرحلة الأولى

في قلب الجدل التفاوضي، تبرز مسألة المرجعية بوصفها نقطة ارتكاز حاسمة، فالاتفاق، وفق مقاربته الفلسطينية، هو نص ملزم لا يُقرأ خارج تسلسل مراحله.

المرحلة الأولى تحديدًا تُطرح باعتبارها "الاختبار التنفيذي الأول"، وأي نقاش خارج إتمامها يُعدّ -في الرؤية الفلسطينية- قفزًا على الوقائع وإعادة تدوير للالتزامات دون ضمانات؛ لذلك يُعاد التأكيد أن "لا مسار جديد قبل إنجاز المسار القائم"، وأن الجدول الزمني المكتوب هو جوهر الالتزام.

خروقات الاحتلال وأثرها على تعطيل الاتفاق

على الأرض، لا يمكن فصل المسار التفاوضي عن سلسلة الخروقات المستمرة التي تعيد تشكيل الواقع يوميًا؛ فالقصف المتكرر، واستهداف مناطق النزوح، واستمرار سقوط الضحايا، تُشكّل بنية ضغط ميدانية تُضعف أي إمكانية لبناء ثقة سياسية.

في غزة يُختصر المشهد بعبارة تتردد على ألسنة الناس: "نُوقّع على اتفاق في النهار، ونُدفن تحت أنقاضه في الليل"، هذه المفارقة هي انهيار الفاصل بين السياسة والعنف.

هذه الخروقات تُقوّض فلسفة تنفيذ الاتفاق من الأساس، وتحوّله إلى نص مُفرغ يُستخدم كغطاء، بينما يُعاد إنتاج الأزمة على الأرض؛ لذلك يُنقل هذا الموقف بوضوح إلى الوسطاء، باعتبار أن أي مسار لا يستند إلى ضمانات حقيقية للتنفيذ يظل عرضة للانهيار في كل لحظة.

هنا تصبح المسألة أبعد من تفاوض؛ إنها معركة على معنى الالتزام ذاته: هل هو نص مكتوب، أم فعل يُقاس بوقف النار لا باستمراره؟

دور الوسطاء بين الضمانات والضغط السياسي

في قلب المشهد التفاوضي، يقف الوسطاء كمساحة مفصلية بين نصّ يُراد له أن يُنفّذ، وواقع يُعاد تشكيله بالقوة، غير أن هذا الدور، في السياق الغزّي، يُقاس بقدرة فعلية على تحويل التفاهمات إلى "ضمانات مُلزمة قابلة للتحقق".

فالوساطة هنا ليست إدارة محايدة للنقاش، بقدر ما هي اختبار دقيق لقدرتها على منع انهيار الاتفاق تحت ثقل الخروقات المتكررة. وفي هذا الإطار تُنقل الرسائل الفلسطينية بوضوح إلى الوسطاء، بأن أي اتفاق لا يُدعَم بآليات رقابة وتنفيذ صارمة، يتحول إلى "نص سياسي بلا وزن ميداني".

وتبرز إشكالية إضافية حين يُستخدم الضغط السياسي كبديل عن الضمانات، ما يخلق حالة من الاختلال في ميزان الالتزام؛ فبدل أن يكون الضغط موجّهًا لوقف الانتهاكات، يُخشى أن يتحول إلى أداة لإدارة الوقت بدل إدارة الحل.

الثوابت الفلسطينية: الحقوق غير القابلة للمساومة

في كل لحظة مفصلية من مسار التفاوض، تعود الثوابت الفلسطينية لتفرض حضورها كمرجعية لا تخضع للمراجعة؛ فالقضية، بالأصل، هي حقوق تاريخية تتجاوز حدود اللحظة السياسية.

وضمن هذا الإطار، تُعاد صياغة المعادلة بوضوح: "لا مساومة على الحقوق، ولا تفويض بالتنازل تحت أي ضغط". كما يُطرح ملف سلاح المقاومة ضمن هذا السياق باعتباره حقًا مشروعًا مرتبطًا بوجود الاحتلال، لا عنصرًا تفاوضيًا معزولًا، وإنما قضية تُبحث في إطار توافق وطني شامل، لا في سياق الابتزاز السياسي أو الضغط المرحلي.

مستقبل المسار: تنفيذ فعلي أم تفاهمات شكلية

في النهاية، يقف المسار التفاوضي أمام سؤال حاسم: هل نحن أمام اتفاق يُنفَّذ، أم أمام تفاهمات تُدار لتخفيف الضغط دون تغيير الواقع؟

إن ما يجري حتى الآن يوحي بأن الاختبار الحقيقي هو في القدرة على تحويل بنود الاتفاق إلى التزام فعلي على الأرض؛ فالاتفاقات التي لا تُترجم إلى وقف شامل للانتهاكات، وضمان تدفق المساعدات، وتهيئة بيئة إعادة الإعمار، تبقى في دائرة "التفاهمات الشكلية" التي تُستهلك سياسيًا دون أثر ملموس.

من هنا، يُطرح المشهد كلحظة مفصلية مفتوحة: إما تثبيت مسار تنفيذ حقيقي يُعيد تعريف الالتزام، أو استمرار دوامة تفاهمات مؤجلة تُعيد إنتاج الأزمة بصيغ مختلفة.

وفي الحالتين، تبقى الكرة في ملعب الاحتلال لإثبات أن الاتفاق هو التزام يُقاس بالفعل لا بالتصريحات.

في نهاية هذا المشهد المعلّق بين التفاوض والنار، لا يعود السؤال: ماذا نوقّع؟ ولكن ماذا يُنفَّذ؟ فغزة، التي تُختبر يوميًا تحت القصف، لا تنتظر مزيدًا من النصوص؛ هي تنتظر التزامًا يوقف هذا العبث المفتوح مع الزمن والدم.

لقد تحوّل الاتفاق، في صورته الراهنة، إلى مرآة تكشف حجم الفجوة بين ما يُقال في الغرف المغلقة وما يُفرض على الأرض بالقوة، وكل خرق جديد هو طعنة في فكرة الاتفاق نفسها، وإعادة إنتاج لمنطق "السلام المؤجل بالقصف".

إن استمرار هذا المسار دون ضمانات حقيقية يعني، ببساطة، إبقاء غزة داخل دائرة الاستنزاف الدائم، حيث تُدار الحياة بحدّها الأدنى، ويُدار التفاوض بحدّه الأقصى من الغموض.

أما الحقيقة التي لا تقبل التأويل، فهي أن الحقوق لا تُمنح تحت النار، ولا تُصاغ على وقع الانتهاك، وأن أي مسار لا يفضي إلى تنفيذ فعلي وملزم ليس سوى تفاهمات مؤقتة تُرحَّل فيها الأزمة ولا تُحل.

اليوم، الكرة في ملعب اختبار الإرادة: إما اتفاق يُفرض كواقع على الأرض، أو مسار يتهاوى كلما اشتدت نيران الاحتلال، وغزة، كعادتها، تبقى هي الشاهد الأكبر، والضحية الأثقل، والمعيار الحقيقي لصدق كل ما يُقال.

نيران الحرب ورذاذ المفاوضات.. بين حماقة الاستكبار وغباء الصغار

علي المرشدي

على وقع تصاعد نيران الحرب وتطاير رذاذ المفاوضات الكاذبة، يعيد التاريخ نفسه في منطقة الخليج، حيث تتكرس معادلة ثابتة: استكبار أميركي لا يعرف إلا لغة القوة ونقض العهود والمواثيق، وحكام تابعون للاستكبار يدفعون ثمن الطاعة في غباء شديد؛ فالمشهد اليوم ليس سوى حلقة جديدة من مسلسل طويل بدأ قبل عقود، تتقن فيه واشنطن فنون الخداع، بينما تنساق وراءها أنظمة عربية لا تتعلم من دروس الماضي شيئًا، ولا من تجارب الآخرين عبرة.

مفاوضات باكستان: استراحة محارب لا سلام حقيقي

لا يمكن فهم تعثر المفاوضات بين إيران وأميركا بمعزل عن تاريخ طويل من الانتهاكات والوعود المنقوضة من قبل أميركا، والمفاوضات الحالية في إسلام آباد ليست سوى استراحة محارب تحتاجها واشنطن لإعادة تموضع قواتها، وسدّ النقص الحاصل في ترسانتها، ثم العودة مجددًا لشن جولة جديدة من المنازلة.

فمنذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، وأميركا تتبع أسلوبًا واضحًا: تحمل في يد ورقة المفاوضات، وتحمل في اليد الأخرى مدفعًا للحرب؛ تفاوض حينًا، وحينًا آخر تشن الحرب. فقد شنت واشنطن حربين فعليتين على إيران، ليس بشكل مباشر، بل عبر أدواتها الإقليمية:

الحرب الأولى: الحرب التي شنتها أميركا عبر نظام صدام حسين في الثمانينيات، حيث قدمت له كل أنواع الدعم العسكري والاستخباراتي واللوجستي، بل وتجاوزت ذلك إلى تزويده بأسلحة كيميائية استخدمها ضد المدنيين الإيرانيين والعراقيين. تلك الحرب استمرت ثماني سنوات، وسقط فيها مئات الآلاف من الضحايا، ولم تتوانَ أميركا عن دعم صدام حتى بعد مجازره الكيميائية.

الحرب الثانية: الحرب الناعمة التي تجسدت في الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي عام 2018، رغم التزام إيران الكامل ببنوده وتصديق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ذلك، ثم فرض أشد العقوبات الاقتصادية في التاريخ، واغتيال قادة إيران في إيران وسوريا والعراق في أعمال إرهابية في رابعة النهار.

هذا السجل الحافل بالغدر هو ما يجعل أي مفاوضات جادة مع أميركا مستحيلة؛ فكيف يمكن الثقة بطرف أثبت في كل مرة أنه يستخدم المفاوضات غطاءً لشن حرب أو لتحضيرها؟ إنها حماقة الاستكبار الأميركي التي تعتقد أنها تستطيع خداع العالم إلى ما لا نهاية.

وفي سياق هذه الحماقة، يأتي القرار الأميركي بفرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية، بعد أن كانت إيران قد بادرت بفتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، في خطوة أظهرت حسن نيتها ورغبتها في تهدئة الأوضاع، وأسهمت مؤقتًا في خفض أسعار النفط وإنعاش الأسواق العالمية. لكن إدارة ترامب، بدلًا من أن تبادل هذه البادرة الإيجابية بمثلها، أعلنت حصارها البحري على الموانئ الإيرانية، وأعلنت صراحة أنها لن ترفعه حتى الانتهاء الكامل من الاتفاقات. هنا، لم تجد إيران أمامها إلا خيارًا واحدًا: إعادة إغلاق المضيق.

إن حق إيران في إغلاق مضيق هرمز هو حق مشروع ومكفول بموجب القانون الدولي، خاصة عندما تُستخدم الممرات المائية كأداة لخنق شعب بأكمله. مضيق هرمز ليس نافذة للعالم على نفط المنطقة فحسب، بل هو شريان حياة لإيران نفسها، ومن حق أي دولة أن تدافع عن مصالحها الحيوية عندما تُحاصر وتُحرم من أبسط حقوقها.

وما بين الاستكبار الأميركي والإصرار الإيراني لكسب المعركة، يقع الخليج بين ذل الخضوع لأميركا وبين رد الفعل الإيراني، وهو الجانب الآخر من المعادلة.

تلك الأنظمة الخليجية التي خضعت بشكل كامل للأوامر الأميركية، ووافقت على استخدام أراضيها ومطاراتها وأجوائها كقواعد عسكرية لشن حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل؛ حرب سجّرتها أميركا تحقيقًا لرغبة إسرائيل بدولتها الكبرى، وإنقاذًا لنتنياهو من السقوط، واستعلاءً في الأرض وفسادًا كبيرًا. حرب ابتُليت بها دول الخليج خصوصًا دون غيرها تمويلًا وتدميرًا وتعويضًا إن وضعت أوزارها. ومن الغريب والعجيب رضوخ هذه الدول لتحمل كل أعباء الحرب دفاعًا عن أميركا وإسرائيل ومخططاتهما، لأوهام زرعها الاستعمار من قبل، من خلال فقهاء الفتنة في البلاد العربية والإسلامية؛ أوهام أن إيران أخطر من إسرائيل، رغم أن الحقائق التاريخية تشير إلى عكس ذلك تمامًا: فإيران لم تقم بأي عمل عدائي ضد جيرانها العرب منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، وكانت دائمًا يدًا مفتوحة للجميع، بل كانت الصوت الأقوى في المنطقة للمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني وتحرير القدس، وإيران ما تزال تقدم خيرة قادتها وعلمائها ثمنًا لمواقفها من قضايا الأمة، في نصرة القضية الفلسطينية والوقوف بوجه الغطرسة الأميركية والصهيونية.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: لماذا تصر هذه الأنظمة الخليجية على الرهان على الحصان الأميركي الخاسر؟ هل نسوا ما حدث لأسلافهم الذين راهنوا على أميركا في حرب الخليج الأولى والثانية؟ هل نسوا كيف تستخدم أميركا حلفاءها ثم تتخلى عنهم عندما لا تعود هناك حاجة لهم؟

الواقع أن دول الخليج تجد نفسها اليوم في موقف لا تُحسد عليه؛ فهي، من جهة، تسمح باستخدام أراضيها كمنصات انطلاق لعدوان أميركي محتمل على إيران، ومن جهة أخرى، تعرض نفسها لتهديدات إيرانية مباشرة كرد فعل طبيعي على هذا العدوان.

هذه الأنظمة تظن أنها تشتري الحماية الأميركية، لكن الحقيقة أنها تشتري العداوة الإيرانية وتدفع ثمنها أغلى الأثمان. لقد جُرّبت أميركا من قبل في أفغانستان والعراق: عندما لا تعود هناك حاجة للقواعد العسكرية في تلك الدول، تنسحب وتترك الفوضى والدمار خلفها.

في الختام، يمكن القول إن المنطقة بأسرها تدفع ثمن حماقة الاستكبار الأميركي وغباء الصغار الخليجيين. فالحل ليس في المزيد من المفاوضات التي لا تهدف إلا إلى استراحة محارب، ولا في المزيد من الحروب بالوكالة التي لا تخدم إلا مصالح أميركا وإسرائيل.

ما تحتاجه المنطقة اليوم هو رؤية مستقلة وحكيمة، تدرك فيها الدول الخليجية أن أمنها الحقيقي لا يمكن أن يأتي من واشنطن أو تل أبيب، بل من تفاهمات إقليمية تحترم سيادة جميع الدول وتعمل على تحقيق المصالح المشتركة؛ فإيران جارة لا يمكن تغييرها، والعداء معها لن يجلب إلا الخراب.

أما الاستمرار في الرهان على الحصان الأميركي، فليس سوى غباء يدفع ثمنه الشعوب، بينما تستمر حماقة الاستكبار في نسج خيوط مؤامراتها الجديدة.

غزة.. كيف تحوّل العلاج في الخارج من حق مكفول لأداة ابتزاز؟

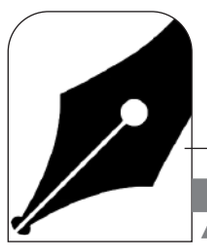

عزات جمال

في الحروب والصراعات المسلحة، يُفترض أن يبقى الحق في العلاج والرعاية الصحية خارج دائرة الاستهداف أو المنع، وتُعتبر أي إجراءات مخالفة لذلك جريمة ضد الإنسانية، باعتبار أن هذه الحقوق الأساسية قد كفلتها قواعد القانون الدولي الإنساني. غير أن ما يجري في قطاع غزة مناف لذلك، ويكشف عن واقع مختلف، حيث تتحول عملية الإجلاء الطبي للمصابين والمرضى من إجراء إنساني بحت إلى مسار معقد تحكمه اعتبارات أمنية مشددة وسياسية.

فالأصل أن يُمنح من تنطبق عليه الشروط حق السفر للعلاج، وهم المرضى أو الجرحى الذين يحتاجون إلى علاج منقذ للحياة أو تخصصي غير متوفر داخل غزة، من خلال تصنيف الحالات وفق درجة الخطورة (طارئة، عاجلة، مزمنة مع مضاعفات، مزمنة مستقرة).

من الناحية النظرية، تعكس هذه المعايير التزامًا مهنيًا وأخلاقيًا يضمن العدالة في توزيع الفرص العلاجية، إلا أن هذا الإطار يظل قاصرًا عن تحقيق أهدافه في ظل واقع تتداخل فيه اعتبارات غير طبية، ما يجعل القرار النهائي بشأن الإجلاء لا يُحسم في المستشفى، بل خارج حدوده، بسبب التعقيدات الأمنية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، لتصبح الموافقة مسألة حياة أو موت.

وفي أحدث تحديث صادر عن الإعلام الحكومي، أعلن مدير عام المكتب الإعلامي أنه يوجد أكثر من 22 ألف مريض وجريح في قطاع غزة بحاجة ماسة للسفر لتلقي العلاج بالخارج. ومن بين هؤلاء، هناك 19 ألف حالة استكملت كافة الإجراءات الرسمية وحصلت على تحويلات طبية، لكنها لا تزال عالقة بانتظار السماح بالمغادرة. كما أن أكثر من 1000 طالب وطالبة محرومون من الالتحاق بجامعاتهم في الخارج، رغم استيفائهم لجميع المتطلبات اللازمة.

وبحسب مركز الإعلام الحكومي، فإن الوتيرة الحالية للسفر لا تلبي الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية، واستمرار هذا الوضع سيعني استغراق سنوات لمعالجة قوائم الحالات المتراكمة، ما لم يحدث تغيير جوهري وفوري في آلية عمل المعابر.

حيث يمر المريض في غزة بسلسلة طويلة من الإجراءات للحصول على إذن مغادرة القطاع، تشمل موافقات طبية وإدارية وأمنية من عدة أطراف، وغالبًا ما تكون هذه العملية مفتوحة زمنيًا، دون سقف واضح، ما يؤدي إلى تأخير قد يمتد لأشهر أو أعوام.

تشير التقارير إلى أن عدد المرضى الذين يتم إجلاؤهم يوميًا في الفترات الأخيرة انخفض إلى مستويات متدنية للغاية، لا تناسب حجم الحالات الحرجة. في هذا السياق، لا يعود التأخير مجرد خلل إداري، بل يتحول إلى عامل حاسم في تحديد مصير المرضى، خصوصًا أولئك الذين يعانون من أمراض السرطان أو الإصابات البليغة أو الحالات القلبية المعقدة.

إن إدخال الاعتبارات الأمنية في مسار طبي بحت يطرح إشكالية أخلاقية عميقة، حيث يصبح الحق في العلاج مشروطًا بمعايير لا ترتبط بالحالة الصحية، بل بسياقات سياسية وأمنية.

إن انهيار البنية الصحية، بسبب تعرض القطاع الصحي في غزة لدمار واسع النطاق بفعل آلة الإبادة الجماعية، أدى إلى تقويض قدرة المستشفيات المتبقية على الاستجابة للحالات الخطيرة. وقد وثقت منظمات مثل Médecins Sans Frontières تراجعًا حادًا في توفر الأدوية الأساسية والمعدات الطبية، إضافة إلى خروج العديد من المستشفيات عن الخدمة.

هذا الانهيار لم يقتصر على علاج الإصابات الناتجة عن الاستهدافات العسكرية، بل امتد ليشمل الأمراض المزمنة التي تحتاج إلى متابعة مستمرة، مثل السكري وأمراض القلب والأورام. ومع غياب الإمكانيات التشخيصية والعلاجية المتقدمة، أصبحت المستشفيات المحلية عاجزة عن تقديم أكثر من الحد الأدنى من الرعاية، ما يجعل الإجلاء الطبي الخيار الوحيد لإنقاذ حياة آلاف المرضى.

بذلك، يتحول الإجلاء من خيار تكميلي إلى ضرورة حيوية، في ظل منظومة صحية لم تعد قادرة على أداء أبسط وظائفها الأساسية.

وبسبب هذه المماطلة في الاستجابة والإخلاء الطبي، فقد توفي مئات المرضى – بينهم عدد كبير من الأطفال – أثناء انتظار الموافقات اللازمة للإجلاء. كما تشير تقارير أخرى إلى أن العدد الحقيقي قد يكون أعلى بكثير، في ظل صعوبة التوثيق الدقيق في بيئة تشهد عدوانًا متواصلًا وانتهاكات مستمرة على مدار الساعة.

إلى جانب ذلك، لا يزال آلاف المرضى على قوائم الانتظار، يواجهون خطر تدهور حالتهم الصحية أو الوفاة في أي لحظة. هذه الأرقام لا تعكس مجرد إخفاق إداري، بل تشير إلى نمط متكرر من التأخير الذي يؤدي إلى نتائج يمكن تفاديها، لو توفرت آليات أكثر كفاءة وسرعة.

إن كل حالة وفاة نتيجة التأخير في الإجلاء الطبي تمثل، في جوهرها، فشلًا في ضمان حق أساسي ومكفول من حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، *هناك تقصير واضح وكبير من الدول الراعية لوقف إطلاق النار وللمنظمات الدولية ذات الصلة في الضغط على الاحتلال الإسرائيلي*؛ إلا أنه لا يمكن إنكار أن بعض الدول استجابت جزئيًا عبر استقبال مرضى من غزة أو تقديم دعم لوجستي لعمليات الإجلاء، غير أن هذه الجهود تظل محدودة مقارنة بحجم الأزمة وتعقيداتها.

تؤكد تقارير منظمة الصحة العالمية ومنظمات إنسانية أخرى أن هناك حاجة ملحة لفتح ممرات طبية آمنة، وزيادة عدد المرضى المسموح بإجلائهم، وتسريع إجراءات الموافقة. ومع ذلك، لا تزال الاستجابة الدولية محكومة باعتبارات سياسية، ما يحد من فعاليتها.

في هذا السياق، يبرز سؤال جوهري: هل يرقى أداء المجتمع الدولي إلى مستوى المسؤولية الأخلاقية والقانونية؟

الإجابة، وفق المعطيات الحالية، تميل إلى النفي؛ فالفجوة بين حجم الاحتياجات والاستجابة الفعلية تعكس قصورًا واضحًا في تفعيل الأدوات المتاحة لحماية المدنيين وضمان حقوقهم الأساسية.

وأخيرًا، تكشف أزمة الإجلاء الطبي في غزة عن تناقض صارخ بين المعايير الإنسانية الدولية المعلنة والواقع العملي؛ فبينما تحدد الجهات الطبية أولويات واضحة قائمة على إنقاذ الأرواح، تعيق قيود الاحتلال الإسرائيلي الأمنية والسياسية تنفيذ هذه الأولويات، ما يؤدي إلى خسائر بشرية يمكن تجنبها.

إن معالجة هذه الأزمة تتطلب أكثر من تحسين الإجراءات التقنية؛ إنها تستدعي إرادة سياسية حقيقية لإلزام الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ الالتزامات الإنسانية، وضمان وصول المرضى إلى العلاج دون تأخير. وحتى يتحقق ذلك، سيظل الإجلاء الطبي في غزة مثالًا مؤلمًا على كيف يمكن للمماطلة والقيود أن تتحول إلى عامل مميت للسكان.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

ثلاث سنوات من الغياب...
أحمد أبو طعيمة بين روايات الأسر وضياع الحقيقة

غزة/ مريم الشوبكي

"من يومها ونحن نعيش بين أمل وخوف... لا نعرف إن كان شهيدًا أم أسيرًا، ولا أينَ يمكن أن يكون"، تقول شهد أبو طعيمة، شقيقة المفقود أحمد، وهي تستعيد آخر لحظات رأته فيها قبل أن يختفي، تاركًا خلفه زوجة وطفلين وسؤالًا مفتوحًا لا إجابة له.

في 25 ديسمبر/كانون الأول 2023، ومع بدء الاجتياح البري لمدينة خانيونس، خرج أحمد يوسف أبو طعيمة (38 عامًا) من المدرسة التي كان يقيم فيها نازحًا مع عائلته قرب مستشفى ناصر، دون أن يُخبر أحدًا بوجهته.

تقول شهد لصحيفة «فلسطين": "كان يعيش مع زوجته وأطفاله في مدرسة مصطفى حافظ، وقبل المغرب خرج ولم يخبر أحدًا إلى أين ذهب، لا زوجته ولا نحن كنا نعلم شيئًا."

لم يكن خروجه استثنائيًا في تلك الأيام، إذ كان كثيرون يغادرون مراكز الإيواء لتفقد منازلهم أو البحث عن أقاربهم، لكن أحمد خرج دون هاتفه أو هويته، ومع انقطاع الاتصالات، أصبح تتبعه شبه مستحيل.

وتضيف شقيقته: "خرج مع مجموعة من الشباب، لكنهم لم يبقوا معًا طوال الوقت... لاحقًا علمنا أن اثنين منهم استشهدا، والبقية فُقدوا، ومن بينهم أحمد... ومنذ ذلك اليوم لا أثر له."

بحث بلا خيط

"أنا والده..." بهذه الكلمات يبدأ يوسف أبو طعيمة روايته، محاولًا استرجاع يومٍ لم ينتهِ منذ ثلاث سنوات.

يقول: "نزحنا إلى رفح، وهو بقي مع زوجته وأطفاله في خانيونس. لم نعلم بفقدانه إلا في اليوم التالي بسبب انقطاع الاتصال، حين أخبرتنا زوجته أنه خرج ولم يعد."

ويتابع: "عدنا فورًا إلى خانيونس، وبدأنا نبحث عنه في كل مكان... في الشوارع، المستشفيات، مراكز الإيواء، وحتى في الثلاجات... لكن دون أي نتيجة."

لم تقتصر محاولات العائلة على البحث الميداني، بل شملت التواصل مع مؤسسات دولية وحقوقية على أمل الوصول إلى أي معلومة.

"تواصلنا مع الصليب الأحمر وجهات حقوقية، لكنهم قالوا إنه غير مسجل ضمن قوائم الأسرى"، يضيف الأب، بصوت يختلط فيه اليأس بالأمل.

روايات متضاربة

رغم غياب أي تأكيد رسمي، ظهرت روايات متفرقة من أسرى محررين.

"بعض الأسرى الذين خرجوا قالوا إنهم شاهدوه، مرة في سجن عوفر ومرة في عسقلان"، يقول الأب، مضيفًا: "لكن لا شيء مؤكد حتى الآن".

وبين النفي الرسمي وتلك الشهادات غير الحاسمة، تعيش العائلة حالة من التيه المستمر.

"كلما خرج أسرى جدد، نذهب لنسألهم... لعل أحدًا يكون قد رآه"، تقول شهد، مضيفة: "نحن فقط نريد أن نعرف... حي أم ميت".

ويضيف الأب: "تواصلنا مع محامين، لكن قيل لنا إنه لا يوجد له أي ملف في السجون... وهذا أصعب ما يمكن أن يعيشه الإنسان: أن يبقى بلا جواب."

طفولة تنتظر

خلف هذا الغياب، تتشكل مأساة أخرى أكثر قسوة.

حين اختفى أحمد، كانت ابنته في الثانية من عمرها، وابنه رضيعًا. اليوم كبر الطفلان، لكن السؤال بقي نفسه.

يقول والده: "ابنته كبرت وتبدأ بالسؤال: أين أبي؟... ولا نعرف كيف نجيبها."

أما الابن، فلا يعرف والده إلا من الصور.

انتظار مفتوح

اليوم تعيش العائلة نازحة في مواصي خانيونس، وتواصل البحث رغم مرور ثلاث سنوات.

"لم نتوقف يومًا... كلما سنحت فرصة نسأل ونتواصل ونبحث"، تقول شهد، قبل أن تضيف بصوت خافت: "نريد أي خبر... فقط أن نعرف أنه موجود."

ويختم الأب ندائه بمرارة: "من لديه أي معلومة عن أحمد، نرجو أن يبلغنا... لقد أنهكنا الانتظار."

قصة أحمد أبو طعيمة ليست حالة فردية، فآلاف العائلات في غزة تعيش المصير ذاته، في ظل تقديرات تشير إلى أكثر من 11 ألف مفقود منذ بدء الحرب، بين من هم تحت الأنقاض، أو مجهولو المصير، أو من ينتظر ذووهم إثبات وجودهم في السجون.

مصطفى محمد أبو السعود

منصة الأفكار

في محراب الدبلوماسية 1

لكل مقام مقال، ولكل نفوس طقوس، ولكل حالٍ رجال، وللصباح عبارات لا تليق بغيره، وما يَصلح في مكان قد يُفسِد في مكان آخر؛ لأن الله عز وجل خلق الناس متفاوتين في الخَلق والخُلق وليعلم ويكمل بعضهم بعضاً، لذا قال: «إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا».

ولو تأملنا في كلمة «لتعارفوا» نجدها تشي بوجود اختلافات بين الناس في مناحي الحياة، لكن لم يلتزم كل الناس ب» لتعارفوا» ف»تعاركوا»، ومرد هذا التعارك الرغبة في التسلط والسيطرة؛ لعدم دراية كل تجمع بشري بمكونات المجتمع البشري الآخر. ومن هنا جاءت أهمية معرفة كل مجتمع بمكونات المجتمعات الأخرى، إن لم يكن من باب التعارف، فمن باب منع التعارك.

قرأت مؤخراً كتاب «البروتوكول الدبلوماسي» للدكتور علاء أبو عامر أحد الدبلوماسيين الفلسطينيين. في الكتاب الكثير من المهارات والمعلومات القيمة الواجب توافرها في مسئول في الدولة بدءاً من الرئيس حتى أصغر موظف في السلك الدبلوماسي؛ لأن جهله بها يُوقع الدولة في مشكلات مع الدول الأخرى على اعتبار أن الدبلوماسي لا يمثل نفسه، بل دولته.

إن هذه المعلومات والممارسات يجب أن نتعلمها جميعاً نظراً لوجود اختلافات بين فئات المجتمع، فلكل مجتمع خصوصية، وهنا لا بد من الإتيكيت الذي هو: مجموعة من القواعد التي يجب أن يراعيها الفرد رجلاً أو امرأةً في علاقاته مع أعضاء المجتمع في مختلف المناسبات».

سأذكر بعض الآداب الواردة في فصل قواعد الآداب العامة تفيد الأشخاص للتعارف:

تقديم الرجال للنساء والفتية للشباب والأقل شأناً في التسلسل الاجتماعي والإداري والعسكري للأعلى مقاماً، تقديم النساء للملوك والأمراء والسلطات الدينية، تقديم الشابة للسيدة الأكبر في السن، تقديم السيدة ذات المنصب الأقل للأعلى منصبا، تقديم السيدة غير المتزوجة للمتزوجة، إلا إذا كانت غير المتزوجة ذات منصب أعلى في المجتمع، السيدات لا يقمن من مقاعدهن عند التعارف أو المصافحة (سيدة أو رجلاً) إلا بوجود فارق عمري أو منصب كبير، يقوم الرجل من مقامه لمصافحة رجل آخر، التمهل عند مصافحة شخص آخر، خاصة الياباني فقد يفضل أداء التحية بالانحناء وضم الكفين، تستطيع المرأة الاحتفاظ بقفازها في يديها عند المصافحة، إلا مع أصحاب المراكز العليا..... يتبع في المقال القادم. ومن يعش يروِ البقية.

ريما... رضيعة وُلدت على الغياب وتحمل لقب "القصة الحزينة" في مخيم النزوح

غزة/ هدى الدلو:

في أحد مخيمات النزوح المكتظة بالخيام والوجع، تُنادى الرضيعة ريما تامر عرفات، ذات الأشهر الخمسة، باسم لا يشبه طفولتها ولا عمرها الصغير، بل باسم ثقيل التصق بها منذ لحظاتها الأولى: "القصة الحزينة"، وكأن الحزن سبقها إلى الحياة واستقر في تفاصيلها قبل أن تنطق.

ريما لم تسمع يوماً صوت والدها، ولم تُحمل بين ذراعيه، ولم يهمس في أذنها بالأذان، ولم يضمها كما ينتظر الآباء لحظة ولادة أطفالهم. كان ينتظرها بشوق امتد لعشر سنوات، يرسم ملامحها في خياله، ويعدّ الأيام لاحتضانها، لكنه رحل قبل أن تتحقق تلك اللحظة.

والدتها سعدية (26 عاماً) تجلس داخل خيمتها المتواضعة، تحتضن صغيرتها وتقاوم ما تبقى من ألم الفقد، وتقول لصحيفة «فلسطين» بصوت يختلط فيه الحنين بالحسرة: «الفرحة لم تكتمل... زوجي كان ينتظر هذا الحمل منذ عشر سنوات من الزواج، وكان يحلم بيوم يضمها بين ذراعيه، لكنه استشهد قبل أن يراها».

وتضيف لصحيفة «فلسطين» أن زوجها تامر كان يرى في الحمل بداية حياة جديدة، وتعويضاً عن سنوات الانتظار الطويلة، وكان يعدّ الأيام وصولاً إلى لحظة الولادة، كأنها موعد مع الفرح المؤجل، قبل أن تنقطع الطريق فجأة.

لحظة الرحيل

تعود تفاصيل الفقد إلى يوم الجمعة 12 أيلول/سبتمبر 2025، حين خرج تامر برفقة شقيق زوجته إلى منزلهم في حي الزيتون، الذي نزحوا منه سابقاً بسبب القصف الإسرائيلي، بهدف إحضار بعض الاحتياجات والملابس، في زيارة بدت عابرة وسريعة.

لكن المكان لم يعد آمناً، ولا الحياة كما كانت.

وتروي سعدية تلك اللحظات بمرارة: «أثناء وجودهم هناك وقع قصف قريب، فخرجوا لإسعاف المصابين أو انتشال الشهداء، لكن صاروخاً آخر استهدف المكان، فاستشهدوا على الفور».

وتقول إنها كانت في شهرها السابع حينها، تنتظر عودة زوجها محملاً بما يحتاجونه، ليكمل معها رحلة الاستعداد لقدوم طفلتهما الأولى، لكن الخبر جاء ثقيلاً وقاسياً، ليعلن أن الأب الذي حلم بابنته لن يراها أبداً.

طفلة وُلدت على الغياب

وتضيف وهي تنظر إلى ريما: «كان يحلم باليوم الذي يراها فيه ويضمها بين ذراعيه... كانت أمنية حياته».

ولدت ريما بعد استشهاد والدها، لتفتح عينيها على عالم غاب عنه أهم من كان ينتظر قدومها. كبرت أشهرها الأولى داخل خيمة نزوح، لا في منزل كان والدها يحلم أن يملأه ضحكاً، وتعيش اليوم مع والدتها التي فقدت الزوج والسند والرفيق، وتواجه وحدها أعباء الحياة وتربية طفلة تحتاج لكل شيء.

تقول سعدية: «لا أريد شيئاً لنفسي، كل ما أريده أن تعيش ريما بكرامة، وأن أستطيع توفير احتياجاتها وتربيتها».

في المخيم، تمر النساء على الصغيرة، يحملنها ويقبلنها، ثم يرددن بحزن: «هذه هي القصة الحزينة». لكن ريما، بملامحها البريئة، تبدو كأنها ترفض هذا اللقب، وتتمسك بحقها في حياة تشبه الأطفال لا المآسي.

وربما يأتي يوم تكبر فيه، وتسأل عن والدها، فتخبرها أمها أنه أحبها قبل أن يراها، وانتظرها عشر سنوات، وحلم بها حتى اللحظة الأخيرة، وأن غيابه لم يكن اختياراً، بل قسوة حرب سرقت أول حضن، وسرقت منها أول كلمة: "بابا".

"بابا سيأتي بالحليب"... حكاية أبٍ دفع حياته ثمناً لصرخة جوع طفلته

غزة/ محمد حجازي:

في غزة، حيث تختلط أصوات القذائف ببكاء الجوعى، تتحول أبسط تفاصيل الحياة إلى معركة بقاء. لم يكن سليمان سعيد حجازي (42 عاماً) يبحث عن بطولة، بل عن علبة حليب تُسكت جوع طفلته الرضيعة ماريا، لكنه دفع حياته ثمناً لتلك المحاولة، تاركاً خلفه حكاية موجعة تختصر قسوة الحرب.

في السابع عشر من أيلول/سبتمبر 2025، كانت مدينة غزة تغرق في ظلام القصف، في حين كانت الطفلة ماريا، ذات الأشهر الخمسة، تبكي جوعاً. لم تجد والدتها وفاء (38 عاماً) ما يسد حاجتها، بعد أن جفّ الحليب في صدرها بفعل الجوع وسوء التغذية.

تروي وفاء لصحيفة «فلسطين»: «كان سليمان ينظر إلى ماريا بعينين ممتلئتين بالعجز والحب. قال إنه لا يستطيع تحمّل صراخها أكثر. رغم تحليق طائرات الاستطلاع، قرر الخروج ليؤمّن لها الحليب، ولم يكن يعلم أن الموت ينتظره».

تضيف: «بمجرد أن خرج من الباب، استهدفه صاروخ... وتحول جسده إلى أشلاء»، لتختلط دماء الأب بمحاولته الأخيرة لإنقاذ طفلته.

تستذكر وفاء زوجها بكلمات يغالبها البكاء: «كان هادئاً، رزيناً، لا يرفع صوته، كريماً في مشاعره وعطائه، لا يجرح أحداً».

وتتابع عن لحظة وداعه في المستشفى الأهلي العربي (المعمداني): «كانت رائحة المسك تفوح من جسده، وكأنها رسالة تُصبّر قلوبنا».

وتضيف: «لم يكن مجرد زوج، بل روح البيت. كان يعود متعباً، لكنه لا ينام قبل أن يطمئن علينا جميعاً. اليوم، كبرت المسؤولية فوق كتفي... من يملأ فراغ أب كان يرى الدنيا في عيون أطفاله؟».

ترك سليمان خلفه أربعة أطفال: سعيد، ومحمد، ونهى، والرضيعة ماريا. أطفال وجدوا أنفسهم فجأة بلا سند، يواجهون حياة قاسية في مدينة مثقلة بالفقد.

والدته، الحاجة «أم سليمان» (62 عاماً)، تقول بصبر ممزوج بالحزن: «كان يضع رضاي فوق كل شيء، يسألني دائماً: يما، أنتِ راضية عني؟ اليوم أرفه وأنا راضية عنه... أسأل الله أن يجمعه بالصالحين».

وتضيف بحرقة: «كنت تخاف عليّ من نسمة الهواء... كيف تذهب دون وداع؟».

أما والده، الحاج «أبو سليمان» (65 عاماً)، فيقول بدموع: «كان سندي... يحمل عني أعباء الحياة. خرج ليجلب الحليب لحفيدتي، فعاد إلينا خبر استشهاده».

ولم تتوقف المأساة عند فقدان الأب، إذ دُمّر منزل العائلة، لتجد الأرملة وأطفالها أنفسهم في خيمة لا تقي حرّاً ولا برداً.

تقول وفاء: «كنا نعيش في بيت بناه سليمان بعرقه، واليوم نعيش في خيمة. المكان الذي جمعنا هُدم، والرجل الذي كان يحمينا رحل، ولم يبقَ لنا سوى الصبر».

ستكبر ماريا يوماً، ولن تجد صورة تجمعها بوالدها، لكنها ستحمل قصة حبٍ لم يكتمل، وأبٍ دفع حياته ثمناً لصرخة جوعها.

رحل سليمان، وبقيت «علبة الحليب» التي لم تصل شاهدة على حكاية موجعة، تؤكد أن في غزة... حتى السعي للبقاء على قيد الحياة قد يكون رحلة أخيرة.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الأربعاء 4 ذو القعدة 1447هـ 22 أبريل/ نيسان
Wednesday 22 April 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

هيئة الأسرى تكشف عن جريمة منظمة بحق الأسير أمجد عوّاد

رام الله/ فلسطين:

حذرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أمس، من جريمة منظمة تُرتكب بحق الأسير أمجد عوّاد من بلدة عورتا جنوب نابلس، المعتقل منذ العاشر من نيسان/أبريل 2011، والمحكوم بالسجن خمسة مؤبدات وسبع سنوات إضافية.

وكشفت الهيئة في بيان، أن الأسير عوّاد، المحتجز حاليًا، في سجن «جلبوع»، يتعرض لاعتداءات جسدية ونفسية ممنهجة، تشمل الضرب والتنكيل والتهديد العلني من إدارة السجون.

وأشارت إلى أن الأسير عواد تعرّض مؤخرًا، للضرب بالعصي الحديدية، ما أدى إلى إصابته بكسور ورضوض في أطرافه، إلى جانب تعمّد استهدافه بالضرب أسفل أذنيه، ومعاناته من آلام شديدة في الفم نتيجة تكسّر أسنانه في وقت سابق، إضافة إلى إطلاق الرصاص المطاطي على أنحاء متفرقة من جسده.

وأوضحت أن الغرفة التي يُحتجز فيها الأسير عوّاد تتعرض لاقتحامات متواصلة.

وبينت أن إدارة السجن رفضت فك القيود عن ذراعيه خلال زيارة محاميه في شباط/فبراير الماضي، حيث اضطر للتحدث مع المحامي عبر سماعة الهاتف الموضوعة على كتفه، ولم يتمكن من استكمال الزيارة، التي لم تتجاوز عشر دقائق.

وطالبت الهيئة المؤسسات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية بالتعامل بجدية مع حالة الأسير عوّاد، والعمل على الضغط على الاحتلال وإدارة السجون لوقف مسلسل استهدافه والانتقام منه.

وأكدت أن المؤشرات القائمة تعكس وجود خطر حقيقي على حياته، وأن استمرار الصمت قد يؤدي إلى فقدانه، وإدراج اسمه في سجلات شهداء الحركة الأسيرة.

مقتل شاب وفتاة بجريمتَي إطلاق نار بالداخل المحتل

الناصرة/ فلسطين:

قُتلت شابة بإطلاق نار في جريمة ارتُكبت قرب مدينة رهط في النقب المحتل، في وقت متأخّر من مساء أول من أمس، في حين قُتل شاب بجريمة إطلاق نار أخرى في كفر قاسم، في الداخل الفلسطيني المحتل.

ومع الجريمتين اللتين ارتُكبتا تصل حصيلة ضحايا جرائم القتل في المجتمع العربي، منذ مطلع العام الجاري إلى 85 قتيلًا، في حين لم تحلّ الشرطة الإسرائيلية، سوى ملفات 8 جرائم.

ومنذ مطلع نيسان/ أبريل الجاري، قُتل 11 شخصا، في حين تشمل الحصيلة الإجمالية 7 نساء، وقُتل ثلاثة شبان برصاص الشرطة، إلى جانب ثلاثة فتيان دون سن 18 عامًا، من دون أن تشمل هذه المعطيات مدينة القدس المحتلة.

عرسٌ لم يكتمل... استشهاد العريس درويش العتال يحوّل الفرح إلى عزاء

خان يونس/ محمد أبو شحمة:

لم تمضِ سوى ساعات على تلقي التهاني بعقدِ قرانه، حتى تبدّل المشهد في منزل الشاب درويش العتال من فرح مرتقب إلى بيت عزاء. فبينما كانت الترتّيبات جارية لاستقبال العريس وإشهار زواجه، وصل خبر استشهاده كالصاعقة، ليسقط على قلوب عائلته وجيرانه بثقل لا يُحتمل.

في منزل العائلة، جلست الأم المكلومة أمام بدلة ابنها المعلّقة، تستقبل المعزّين بعيونٍ يملؤها وجعٌ صامت، وبجانبها باقاتُ ورد كانت مُعدّة ليوم الفرح، فإذا بها شاهدة على الفقد.

وكان درويش، الذي استُشهد إثر قصف إسرائيلي استهدف حي الأمل في مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، يستعد لإشهار عقد قرانه بعد يوم واحد فقط من كتب كتابه، وسط أجواء عائلية غمرها الفرح قبل أن تقطعها الغارة.

درويش، الابن الوحيد بين ثماني شقيقات، كان فرح العائلة المنتظر. لم تمهلهم الحرب كثيرًا؛ فتحوّل العرس إلى جنازة، وشارك المئات في تشييعه بمشهدٍ مهيب، اختلطت فيه الدموع بصدمة الفَقد.

في حي الأمل، حيث كان المنزل يستعد لاستقبال المهنئين، كانت الطائرات الحربية على موعد آخر. استهدفت غارة جوية تجمعًا قرب منزلِ العائلة، ما أدى إلى استشهاد درويش وعدد من جيرانه، لتُطفأ فرحة لم تكتمل.

تقول والدته لصحيفة «فلسطين» بصوتٍ مبحوح: «أمس كنا نتهيأ لاستقبال المهنئين، واليوم نستقبل المعزّين. جهزت له غرفته، وجهز هو بدلته، لكن السماء كان لها أمر آخر».

وتضيف: «ابني لسا ما فرح... جاءنا خبر استشهاده، وأنا راضية وأقول: اللهم أجرني في مصيبتي واخلف لي خيرًا منها».

أمام بدلة العريس، جلس والداه مثقلين بالحزن، نظراتهما تبحثان في الوجوه عن ابنٍ لن يعود، وكأنهما ينتظران طرقه الباب في أي لحظة.

يقول والده: «هذا الاحتلال لا يعرف هدنة ولا سلام، مستمر في قتلنا كل يوم دون اعتبار لأحد». ويضيف: «درويش كان محبوبًا بين جيرانه وعائلته، ومن يومين فقط كتب كتابه، وكان سعيدًا جدًا ويستعد لإشهار عقد قرانه».

وخارج المنزل، اصطف المئات لتقديم واجب العزاء، بدلًا من طوابير التهاني. بقيت بدلة العريس معلّقة على كرسي داخل بيت العزاء، كأنها تنتظر عرسًا لن يأتي.

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، عمّ الحزن على استشهاد الشاب العتال، وسط إدانات واسعة لجرائم الاحتلال.

إنفوجرافيك

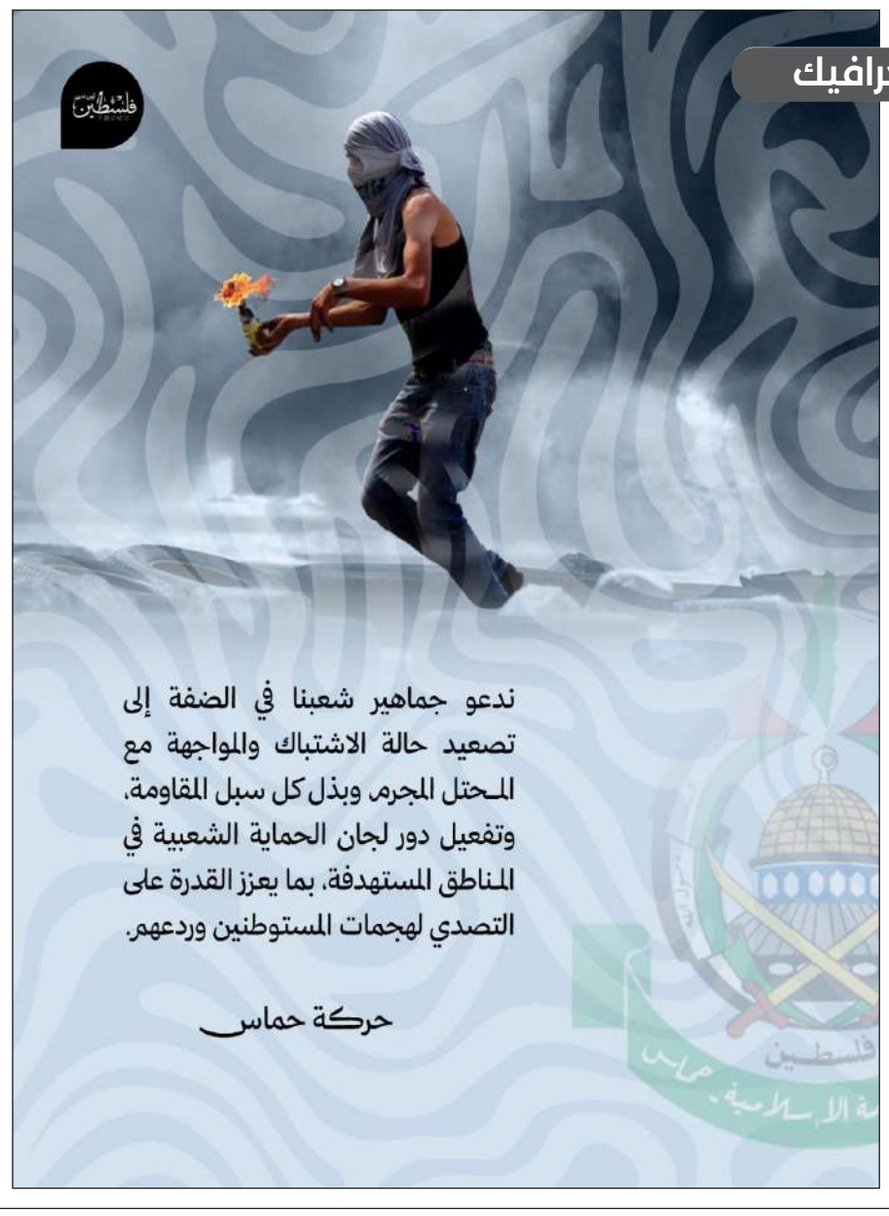

محمد يزيد الناظر

بدء الدعم الياباني–الأممي لإزالة الركام في غزة: قراءة اقتصادية في توقيت حرج

شهد قطاع غزة مؤخرًا تحركًا مهمًا مع إعلان بدء تنفيذ برنامج تمويلي بقيمة 9.1 ملايين دولار بدعم من الحكومة اليابانية وبالشراكة مع وكالات أممية، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لإزالة الركام الناتج عن الدمار الواسع خلال الحرب. يأتي هذا التدخل بعد فترة من التعطيل نتيجة القيود التي فرضتها إسرائيل، ما أخر انطلاق واحدة من أهم مراحل التعافي الاقتصادي المبكر في القطاع.

حجم المشكلة الاقتصادية للركام في غزة

تشير التقديرات إلى أن *كميات الركام في قطاع غزة تجاوزت 40 مليون طن، وهو رقم يعكس حجم الدمار الهائل الذي طال البنية التحتية والمساكن والمنشآت الاقتصادية*. هذا الركام لا يمثل مجرد أثر مادي للحرب، بل يشكل عائقًا اقتصاديًا مباشرًا أمام أي نشاط إنتاجي أو إعادة إعمار.

وجود هذا الحجم من الأنقاض يؤدي إلى:

- تعطيل إعادة تشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة تكاليف إعادة البناء بنسبة قد تصل إلى 20–30%.
- تعطيل سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية داخل القطاع.
- ارتفاع معدلات البطالة نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية.

أهمية التمويل الياباني–الأممي

الدعم المقدم من اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة يمثل خطوة أولى في مسار طويل، لكنه يحمل دلالات اقتصادية مهمة:

أولًا، يساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص عمل مباشرة في قطاع إزالة الركام، حيث يُتوقع تشغيل مئات العمال والفنيين.

ثانيًا، يفتح المجال أمام إعادة تدوير مواد البناء، مثل الحديد والخرسانة، ما يقلل الحاجة للاستيراد في ظل القيود المفروضة، ويخفض تكلفة إعادة الإعمار.

ثالثًا، يشكل هذا التمويل إشارة ثقة دولية قد تشجع مانحين آخرين على ضخ استثمارات إضافية في مشاريع البنية التحتية.

التحديات المرتبطة بالتنفيذ

رغم أهمية المبادرة، إلا أنها تواجه عدة تحديات اقتصادية وسياسية، أبرزها:

- القيود المفروضة من قبل إسرائيل على دخول المعدات الثقيلة والمواد اللازمة.
- محدودية التمويل مقارنة بحجم الدمار، حيث تشير التقديرات إلى أن إزالة الركام بالكامل قد تتطلب مئات الملايين من الدولارات.
- مخاطر وجود مواد خطرة أو غير منفجرة داخل الركام، ما يزيد من كلفة وزمن التنفيذ.

الآثار الاقتصادية المتوقعة

إذا تم تنفيذ المشروع بكفاءة، يمكن أن يحقق عدة نتائج إيجابية على المدى القصير والمتوسط:

- خفض معدل البطالة ولو بشكل جزئي.
- تمهيد الطريق لإعادة الإعمار والاستثمار.
- تحسين البيئة الحضرية وتقليل المخاطر الصحية.
- دعم الاستقرار الاجتماعي من خلال تحريك عجلة الاقتصاد.

كما أن إزالة الركام تُعد شرطًا أساسيًا لعودة النشاط في قطاعات حيوية مثل الإسكان، التجارة، والخدمات.

توصيات لتعظيم الأثر الاقتصادي

لضمان تحقيق أقصى استفادة من هذا الدعم، يمكن طرح عدد من التوصيات:

1. ضرورة التنسيق الكامل بين الجهات المنفذة والمؤسسات المحلية لتحديد أولويات المناطق الأكثر تضررًا.
2. الاستثمار في تقنيات إعادة التدوير لتقليل التكلفة وتعزيز الاستدامة.
3. الضغط الدولي لضمان تسهيل دخول المعدات والمواد اللازمة دون قيود.
4. ربط مشاريع إزالة الركام ببرامج تشغيل مؤقتة لتقليل البطالة.
5. تعزيز الشفافية في إدارة التمويل لضمان استدامة الدعم الدولي.